



التقرير الأدبي

للمعهد العربي لحقوق الإنسان

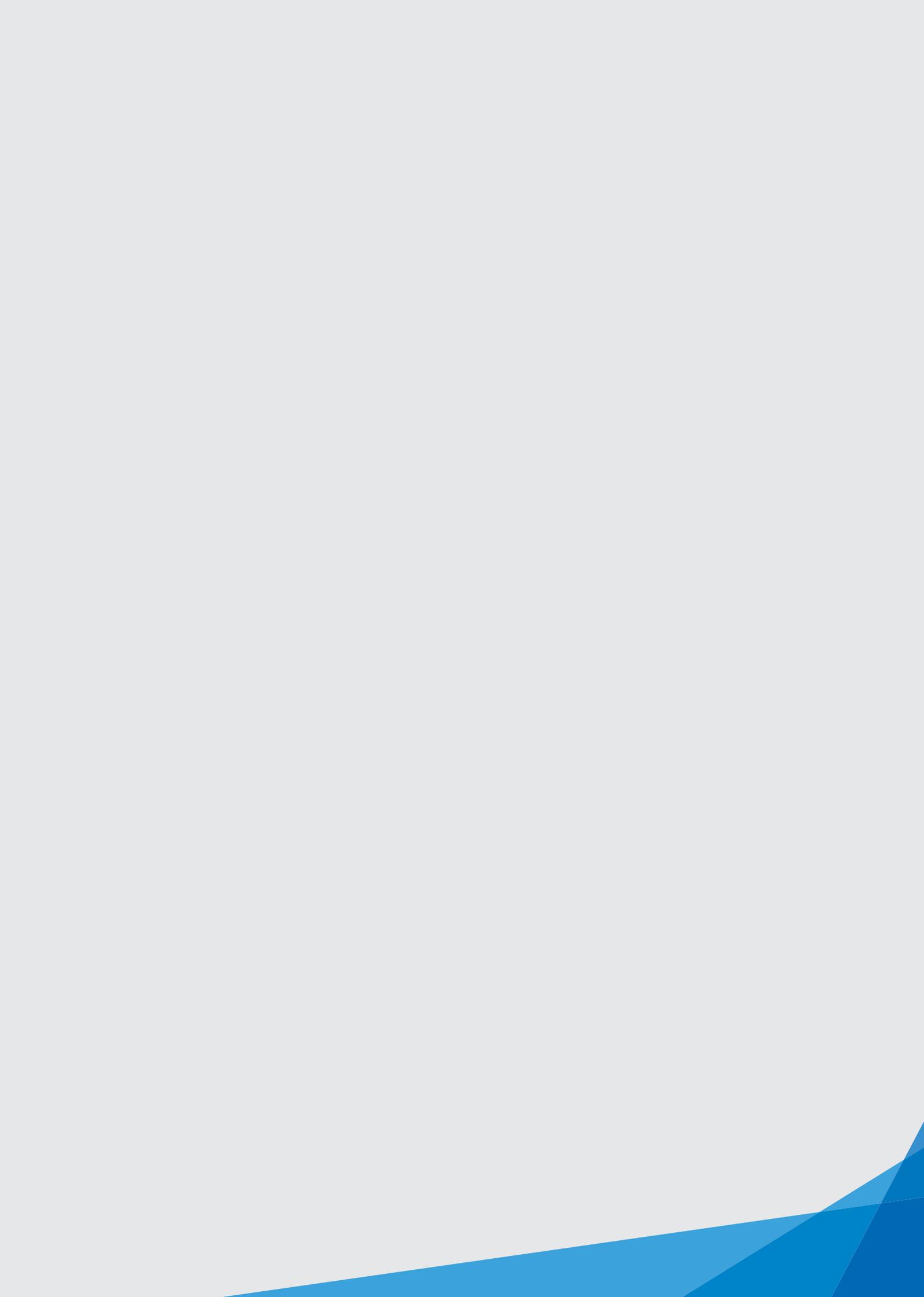
مارس
2017 / 2016



التقرير الأدبي

للمعهد العربي لحقوق الإنسان

مارس
2017 / 2016



الفهرس

الملخص التنفيذي

أولا البرامج الاستراتيجية المنفذة من مارس 2016 إلى مارس 2017:

- 1 إنتاج المعرفة وتطوير السياسات التعليمية والتربوية الرسمية وغير الرسمية
 - 1.1 الندوات الدولية والإقليمية
 - 2.1 إصلاح المنظومة التربوية في تونس: المسار والانجازات والآفاق
 - 3.1 إنشاء مركز موارد متخصص في التربية على حقوق الإنسان وإصلاح التعليم
 - 4.1 المجلة العربية لحقوق الإنسان
 - 5.1 المنشورات
- 2 دعم القدرات في مجال حقوق الإنسان وبناء القيادات الجديدة
 - 1.2 برنامج التدريب الإقليمي السنوي «عنبتاوي 26»
 - 2.2 برامج تعزيز قدرات الأشخاص ذوي الإعاقة
 - 3.2 برنامج دعم إستدامة وفعالية منظمات المجتمع المدني في مصر
 - 4.2 برامج دعم القدرات والحماية والمناصرة في مجال حقوق اللاجئين وطالبي اللجوء
 - 5.2 برنامج تنمية قدرات المجتمع المدني في تونس من خلال التكتيكات الجديدة لحقوق الإنسان
 - 6.2 برنامج تطوير القيادات الجديدة في مجال التربية على حقوق الإنسان والمواطنة
- 3 التأثير في السياسات وإصلاح المؤسسات
 - 1.3 برنامج المشاركة في تطوير السياسات ورصد تطبيقها في إطار الإتحاد الأفريقي
 - 2.3 برنامج إدماج حقوق الإنسان في سياسات وبرامج وزارة الشؤون الاجتماعية
- 4 التربية على حقوق الإنسان أداة لترسيخ مبدأ المساواة وعدم التمييز
 - 1.4 برنامج تعزيز المشاركة السياسية للنساء وبناء القيادات النسائية داخل الأحزاب السياسية
 - 2.4 برنامج تعزيز منظومة حماية الحقوق في مجال الحقوق الجنسية والإنجابية
 - 3.4 مشاركة المعهد العربي في حملة المصادفة على مشروع قانون العنف ضد النساء
 - 4.4 مبادرة المعهد العربي وخبرائه لإعداد مشروع قانون ضد كافة أشكال التمييز
- 5 استعمال التكنولوجيا الحديثة والأدوات المبتكرة من أجل نشر ثقافة حقوق الإنسان
 - 1.5 مشاركة المعهد في الدورة 32 لمعرض تونس الدولي للكتاب
 - 2.5 دروس مفتوحة على الانترنت حول الإهاب والتطرف (موك)
 - 3.5 منصة التدريب الإقليمي عن بعد
 - 4.5 الجريدة الإلكترونية «مدنيات»
 - 5.5 ألبوم أغاني من إهداء الفنان لطفي بوشناق
 - 6.5 فيلم وثائقي وألبوم صور حول تجربة المعهد في مجال التربية على حقوق الإنسان والمواطنة

ثانيا: تطوير الشراكات ودعم القدرات الإدارية والبرامجية والاتصالية للمعهد

1 الشراكات

اتفاقيات جديدة واتفاقيات وقع تفعيلها

2 دعم القدرات الداخلية للمعهد

- 1.2 الشؤون الإدارية والمالية
- 2.2 تكنولوجيا الاتصال الحديثة
- 3.2 التخطيط والبرمجة والتقييم

3 مسار إعداد الخطة الاستراتيجية الجديدة للمعهد العربي لحقوق الإنسان 2017-2021

خاتمة

الملخص /
التنفيذي

واصل المعهد خلال الفترة التي يغطيها التقرير (مارس 2016 – مارس 2017)، جهوده في نشر ثقافة حقوق الإنسان والتعامل مع السياقات الجديدة التي فرضتها التغيرات في المنطقة العربية وفي العالم، وذلك باعتماد استراتيجية تهدف أساساً إلى إدماج حقوق الإنسان في مسارات التحول نحو الديمقراطية وفي مساعي الحلّ السلمي للنزاعات وفي الإعداد لإعادة بناء المجتمعات في مراحل ما بعد النزاع.

لمواكبة هذه التغيرات، عمل المعهد على تطوير هيكله الداخلية وبناء قدرات موارده البشرية في التخطيط والبرمجة والتقييم واستعمال التكنولوجيا الحديثة للاتصال في مجال التربية على حقوق الإنسان. كما سهر على تطوير إجراءاته الإدارية والمالية لتكون أكثر موائمة لمتطلبات وإجراءات الممولين المتنوعة وللإجراءات القانونية المتغيرة في بلد المقرّ. إضافة إلى ذلك، واصل المعهد مسار إنشاء مركز الموارد في مجال التعليم والتربية على حقوق الإنسان والمواطنة في مقرّه «دار السيدة» حتى يكون رافداً لجهوده في مجال إنتاج المعرفة وتوثيقها وإتاحتها وفي مجال تطوير منهجيات التربية على حقوق الإنسان وأدواتها ووطنياً وعربياً ودولياً. وتزامن هذا الجهد مع شروع المعهد في مسار التفكير في خطته الاستراتيجية الجديدة 2017-2021 التي تسعى أن تكون حصيلة تفكير مع فريق العمل بالمعهد وشركائه على مستوى محلي وإقليمي ودولي لضمان الرؤية المشتركة والالتزام بما ستتضمنه من توجهات استراتيجية وأهداف وبرامج وآليات عمل.

سهر المعهد إذاً على تطوير قدراته المؤسسية والبرامجية والاتصالية وعلى تثبيت البنية التحتية في مقره الجديد وهو ما من شأنه أن يساعد على مزيد دعم استمراريته وتحقيق قيمة مضافة لبرامجه في مجالات التربية على حقوق الإنسان والمواطنة وإنتاج المعرفة وإتاحتها ودعم القدرات وتمكين الفئات المهمشة والضعيفة والتأثير في السياسات.

وفي إطار هذه المقاربة الموجهة نحو العمل ونظرية التغيير التي تقود رؤية المعهد وإستراتيجيته، خطط المعهد لبرامجه ولطرق تنفيذها بحيث تستفيد مضامينها ومنهجياتها وأدواتها وآليات تنفيذها ومتابعتها في نفس الوقت ممّا يطوّره المعهد ويراكمه من خبرات على مستوى داخلي وممّا يجلبه لها من تجارب وخبرات ومقاربات وكفاءات وشراكات فعّالة من مختلف بلدان العالم. تلك الخبرات والشراكات تمكّن من إثراء تلك البرامج ومن إتاحة المعرفة والمنهجيات والأدوات المبتكرة للتربية على حقوق الإنسان إلى كلّ الفاعلين والمستفيدين ومن التأثير في السياسات بمقاربة حقوقية ومن تمكين أصحاب المصلحة وأصحاب الحقوق في مجال التوعية بحقوق الإنسان وإعمالها وحمايتها ووطنياً وإقليمياً ودولياً.

ولتفعيل هذا التوجه، عمل المعهد باعتماد مقاربات مندمجة، على تعزيز ديناميكية التفاعل والتقاطع بين برامجه الدولية والإقليمية العربية والإفريقية والوطنية تفيد تبادل الخبرة وتنوعها وإتاحة الممارسات المبتكرة ودعم القدرات وإنتاج المعرفة. فكان ذلك في إطار الندوات الدولية والإقليمية العديدة التي نظمها المعهد والمنشورات التي أنتجها والشراكات الاستراتيجية التي أقامها ووطنياً وإقليمياً ودولياً مع مؤسسات حكومية وغير حكومية وخاصة. إضافة إلى التجارب الجديدة التي اختبرها ويسعى لتطويرها وللتعريف بها ولإتاحتها ولنمذجتها من نوع تجربته في مسار إصلاح المنظومة التربوية في تونس وبرنامج القيادات الجديدة في مجال التربية على المواطنة وحقوق الإنسان الذي يعمل على تطويره في مقرّه الجديد «دار السيدة» واستعمال التكنولوجيا الحديثة والفنون والفضاءات كأدوات لنشر ثقافة حقوق الإنسان ولبناء القدرات والانفتاح على القطاع الخاص كأحد الشركاء الذين لهم دور في نشر ثقافة حقوق الإنسان وتعزيزها في إطار المسؤولية الاجتماعية.

كما تمثلت المقاربة التي اعتمدها المعهد لتخطيط وتنفيذ برامجه مقارنة تشاركية بالأساس ممّا أضفى

على تلك البرامج ثراء وتنوعاً من ناحية المضامين والمنهجيات والأدوات والفئات التي استهدفتها ومما مكن من مشاركة فعّالة ومتواصلة لجميع هياكل المعهد وفروعه وموظفيه وشبكات الخبراء والمدرّبين والباحثين المتعاونين معه في مسارات التخطيط والتنفيذ والمتابعة. هذه القدرة على العمل الجماعي والتشاركي ساعدت بشكل كبير على تخفيف عبء التنفيذ وعلى ضمان جودة البرامج وعلى إتاحة مجال أوسع للابتكار والمبادرة والتجديد.

توازيًا مع كل ذلك، عمل المعهد في الفترة التي يغطيها التقرير على تعزيز حضوره ومشاركته في الفعاليات والمحافل الدولية والإقليمية والأممية والقارية للتعريف به كبيت إقليمي للخبرة في مجال التربية على حقوق الإنسان، ومما طوّر من مكانته في الهيئات الأممية وشراكته الاستراتيجية معها من ذلك انتخاب المعهد ممثلًا في رئيسته كعضو في التنسيق الدولية للمنظمات غير الحكومية مع اليونسكو ممثلًا للمنطقة العربية.

مكّنت الجهود التي بذلها المعهد خلال هذه الفترة والرؤية الاستراتيجية التي انبنت عليها برامجها وتدخلاته، من مواصلة تحقيق أهدافه التي رسمها لخطة الاستراتيجية 2014-2016 والوصول إلى تحقيق عدد من النتائج ذات أثر يمكن تلخيصها كما يلي:

1 - ساهم المعهد في تطوير التفكير في قضايا التعليم والتربية على حقوق الإنسان في المنطقة العربية وأتاح فرص إنتاج المعرفة وتبادل التجارب والمنهجيات والأدوات في المجال بين مختلف الفاعلين الدوليين والإقليميين والوطنيين.

2 - اختبر المعهد وطوّر منهجيات وأدوات عمل للتعليم والتربية على حقوق الإنسان والمواطنة ووضع محتويات تدريبية نوعيّة ومتنوعة لبناء المعارف والمهارات في هذا المجال باستعمال التكنولوجيا الحديثة ومنهجيات وأدوات مبتكرة لنشر ثقافة حقوق الإنسان وتمكين الفئات المهمشة والمقصاة من تلك الثقافة.

3 - تمكّن المعهد من فتح مجالات جديدة للعمل مع فئات وقطاعات متنوعة منها القطاع الخاص، كما ساعدت مقارنته التشاركية في العمل على تطوير التحالفات والشراكات المنفتحة على أصحاب الحقوق والمصلحة والقادرة على التأثير في السياسات باعتماد مقاربة قائمة على حقوق الإنسان،

4 - طوّر المعهد قدراته الداخلية التنظيمية والبرامجيّة (شؤون إدارية، موارد بشرية، إدارة مالية) لتصبح أكثر استجابة وقدرة على تخطيط البرامج برؤية استراتيجية وعلى تنفيذها وتقييمها ومتابعتها وضمان استدامتها بما يساهم في تعزيز ثقافة حقوق الإنسان والديمقراطية في المنطقة العربية وجعل التربية على حقوق الإنسان أداة للتغيير قادرة على صنع خطاب بديل للخطابات المنادية بالكراهية والتطرف والعنف ولتلك النافية لمبادئ الكرامة والعدالة والمساواة والحرية وعدم التمييز،

5 - زاد المعهد من حضوره ونشاطه الدولي والإقليمي كمركز للخبرة في مجال التربية على حقوق الإنسان والمواطنة من خلال تنظيمه للبرامج الإقليمية والدولية الفكرية والتدريبية المكثفة ومن خلال تطويره للشراكات الاستراتيجية في منطقة شمال أفريقيا والشرق الأوسط والخليج العربي. إضافة إلى حضوره في المناسبات الدولية والإقليمية وتعزيز علاقات شراكته مع المنظمات الأممية.

6 - عزّز المعهد عمله على إنتاج الموارد المعرفية المتخصصة في مجال حقوق الإنسان وإتاحتها بشكل واسع في المنطقة العربية وترجمة عدد منها لكي تكون متاحة للمستفيدين من خارج المنطقة. ومن أهمّ المستجدات في هذا المجال إعادة صدور «المجلة العربية لحقوق الإنسان» باللغتين العربية والانجليزية.

أولا : البرامج
الاستراتيجية المنفذة
من مارس 2016
إلى مارس 2017

سعى المعهد خلال الفترة التي يغطيها هذا التقرير (مارس 2016 – مارس 2017) -وتجسيدا للرؤية التي تقود خطته الاستراتيجية 2014-2016 - إلى إعداد وتنفيذ برامج مندمجة وإلى استثمار نقاط التقاطع الممكنة بينها باعتماد مقاربات متكاملة تنسجم مع محاور الخطة وتخدم استدامة برامج المعهد وتطوير هيكله ومنهجيات عمله في التربية على حقوق الإنسان.

وتمكّن المعهد عملا بذلك وبفضل دعم شركائه ومموليه من تنفيذ عدد من البرامج الاستراتيجية التي سنعمل على عرضها واستخلاص نتائجها كما يلي:

1. إنتاج المعرفة وتطوير السياسات التعليمية والتربوية الرسمية وغير الرسمية

يركز هذا المحور على تعزيز قدرات المعهد في مجال التربية على حقوق الإنسان ودعم فعالية دوره واستدامة برامجه ليصبح مختبرا رائدا في تطوير المعرفة والتأثير في السياسات في مجال التعليم والتربية على حقوق الإنسان والمواطنة في المنطقة العربية. وعلى هذا الأساس، سعى المعهد خلال الفترة التي يغطيها التقرير إلى أن يكون فضاء تفاعليا ومبادرا لفتح النقاشات وتبادل الخبرات والتجارب الوطنية والإقليمية والدولية في مجال إصلاح النظم التعليمية وتحليل أدوار التعليم والتربية على حقوق الإنسان والمواطنة أمام الفرص والتحديات التي يشهدها في عالمنا المتغير، وتطوير المنهجيات والأدوات المبتكرة في مجال التربية على حقوق الإنسان والمواطنة واستعمال التكنولوجيا الحديثة وتكوين تحالفات وشراكات استراتيجية وفعالة بين مختلف المتدخلين من مربين ومنظمات المجتمع المدني ومؤسسات بحثية وأكاديمية ومؤسسات حكومية وقطاع خاص.

كان ذلك من خلال تنظيم سلسلة من الندوات الإقليمية والدولية في المجال وتطوير مركز موارد المعهد المتخصص في مجال التربية على حقوق الإنسان والمواطنة وإصلاح التعليم وتوسيع حضور المعهد في المنابر الأممية والدولية المهتمة بهذه الميادين ومواصلة جهوده مع شركائه لإصلاح المنظومة التربوية في تونس باعتماد مقاربة حقوقية تؤسس لمدرسة المواطنة إضافة إلى إغناء المكتبة العربية لحقوق الإنسان بإصدارات جديدة ومنها إعادة إصدار «المجلة العربية لحقوق الإنسان» في ثوب جديد.

1.1. الندوات الدولية حول التربية على حقوق الإنسان والتعليم في القطاعين الرسمي وغير الرسمي:

1.1.1. ندوة دولية حول «دور التربية على حقوق الإنسان في بيئة متغيرة: التحديات الراهنة والمقاربات المبتكرة» :

نظم المعهد العربي لحقوق الإنسان هذه الندوة الدولية يومي 21 و 22 مارس / آذار 2016 في تونس بدعم من مؤسسة المجتمع المنفتح وبالشراكة مع اليونسكو والمنظمة العربية لحقوق الإنسان والمجلس الوطني لحقوق الإنسان في المغرب وجمعية «جمعيتي».

وشارك في الندوة نحو 74 مشاركا ومشاركة من منظمات المجتمع المدني التي لديها برامج في مجال التربية على حقوق الإنسان، فضلا عن معاهد تعليمية ومراكز بحثية إقليمية ودولية ووكالات تابعة للأمم المتحدة، بالإضافة إلى خبراء في مجال التدريب وتصميم برامج التربية على حقوق الإنسان.



توزّع الحضور في الندوة إلى 34 خبيراً وممثلاً عن وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والدولية من 12 بلداً من مختلف أنحاء العالم (المغرب ومصر والسودان وغامبيا والسنغال ولبنان والأردن وفلسطين وفرنسا والنمسا وكندا والولايات المتحدة الأمريكية) بالإضافة إلى مشاركة نحو 40 ممثلاً وممثلة عن منظمات المجتمع المدني القادمة من تونس العاصمة ومن المناطق الداخلية في الجمهورية التونسية.

وعلى مدى يومين تم تقييم ومناقشة أوراق بحثية وتبادل الآراء والأفكار حول الممارسات الجيدة من أجل التعرّف إلى الأدوات والمنهجيات المبتكرة في مجال التربية على حقوق الإنسان بهدف صياغة رؤية تشاركية لمنهجيات وأدوات ملائمة وفعالة للتربية على حقوق الإنسان في المنطقة العربية وفي عالمنا المتغير.

وتأتى هذه الندوة ضمن رسالة المعهد العربي لحقوق الإنسان التي تهدف إلى تعزيز ونشر ثقافة حقوق الإنسان والديمقراطية، من خلال دعم قدرات الفاعلين في مجالات التثقيف والتدريب والمناصرة، والتأصيل الفكري والمعرفي لأطر ومنهجيات التربية على حقوق الإنسان، وتشكيل فضاء من أجل تعزيز التعاون والتشبيك وتبادل الخبرات. فالى جانب تنفيذ أنشطة تربية وثقافية، دأب المعهد العربي لحقوق الإنسان منذ نشأته على الاهتمام بالجانب الفكري والاستراتيجي من خلال تنظيم ملتقيات فكرية للبحث في التطورات والمتغيرات ذات الصلة بالتربية على حقوق الإنسان محلياً وإقليمياً ودولياً.



ومن هذا المنطلق شكّلت هذه الندوة تواصلاً مع جهود المعهد العربي لمواكبة التطورات الراهنة الإقليمية والدولية، والحرص على أن تكون التربية على حقوق الإنسان ركيزة أساسية في مسارات التحول الديمقراطي، وحل النزاعات، ومواجهة الآثار الناجمة عن الصراعات والحروب وتنامي خطاب الكراهية والتطرف. فمسار بناء الديمقراطية والخروج من دوائر العنف لن يكون إلا بتبني رؤى عملية ومقاربات للتربية على حقوق الإنسان كأداة للتغيير.



وعمليا فإن الندوة عُيّنت ببحث وتحليل ومناقشة أربع محاور رئيسية هي كالتالي:

- التربية على حقوق الإنسان في سياقات تاريخية متغيرة

كان الهدف من هذا المحور الإجابة عن سؤال أساسي وهو كيف يمكن للتربية على حقوق الإنسان أن تكون فعالة في مواجهة تحديات كبرى كتلك المتعلقة بالنزاعات والحروب، وتفاقم أشكال العنف والإرهاب وما يرتبط به من تطرف فكري وعقائدي وتراجعات على مستوى الحقوق والحريات؟ كما تناول هذا المحور أوضاع السياسات العامة المتعلقة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية ودور التربية على حقوق الإنسان في تمكين الأفراد والمجتمعات التي تعاني من الإفقر والإقصاء والتهميش.

- السياق المفاهيمي للتربية على حقوق الإنسان

عالج هذا المحور الأطر الفكرية للتربية على حقوق الإنسان سواء على مستوى الرؤى الأساسية أو على مستوى المنهجيات والأدوات المتبعة. وقد تم اختيار محاور أساسية منها ما يتعلق بالمسارات الكبرى ذات الصلة، أي البرنامج العالمي للتربية على حقوق الإنسان، وأهداف التنمية المستدامة وما يرتبط بها من رؤى وأفكار في مجال التربية على حقوق الإنسان. ومنها ما يتعلق بالجدل الفكري بشأن سياسات الهوية وواقع المواطنة على المستويات المحلية والجدل بشأن المواطنة الكونية. وكذلك ما يتعلق بجوانب منهجية ذات الصلة بمكونات التربية على حقوق الإنسان من حيث المعارف والقيم والمهارات الحياتية. وأخيرا، الأطر المفاهيمية اللازمة للربط العضوي بين حقوق الإنسان والتنمية في ضوء تطبيقات النهج الحقوقي في التنمية.

- منهجيات وأدوات التربية على حقوق الإنسان في السياقات الجديدة

كان الهدف من هذا المحور، الذي تمّ تناوله في إطار مجموعات عمل، الإسهام في بلورة تصورات تطبيقية عملية لتطوير منهجيات وأدوات التربية على حقوق الإنسان في مجالات أساسية. وقد تمّ ذلك من خلال نقاشات تفاعلية في مجموعات العمل اعتمدت على ذوى وذوات الخبرة في القضايا المطروحة، وتضمنت كل مجموعة عرض ورقة نقاش وعرض نماذج ناجحة. وقد تمّ الأخذ بعين الاعتبار في تلك المجموعات قضايا الأقليات والمعاقين والنوع الاجتماعي كأبعاد أساسية.

- مأسسة التربية على حقوق الإنسان

إلى جانب المحاور السابقة تم تخصيص جلسة لمناقشة متطلبات وسبل مأسسة التربية على حقوق الإنسان في ضوء إعلان مراكش للتربية على حقوق الإنسان. ووفّر الإعلان نقاطا إرشادية للنقاش من منظور فرص وتحديات تطوير منهجيات داخل المؤسسات المعنية، ومسؤوليات الأطراف

الحكومية وغير الحكومية المعنية بالتربية الرسمية وغير الرسمية.

ومن مخرجات الندوة ونشر الورقات العلمية وجملة الخلاصات والتوصيات التي نوقشت خلالها في العدد الجديد من المجلة العلمية للمعهد «المجلة العربية لحقوق الإنسان» الذي سيصدر بعد توقف دام أكثر من عشر سنوات.



2.1.1. لقاء رئيس المعهد العربي لحقوق الإنسان بمفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان

استقبل السيد زيد بن رعد الحسين مفوض الامم المتحدة السامي لحقوق الإنسان الأستاذ عبد الباسط بن حسن رئيس المعهد العربي لحقوق الإنسان والأستاذ علاء شلبي الأمين العام للمنظمة العربية لحقوق الإنسان ونائب رئيس المعهد العربي لحقوق الإنسان يوم الخميس 12 ماي 2016 بمقر المفوضية السامية بجنيف.

وبحث اللقاء قضايا حقوق الإنسان في المنطقة العربية وطرق تطوير استراتيجيات حمايتها والنهوض بثقافتها و آفاق التعاون بين المفوضية السامية ومنظمات المجتمع المدني في المنطقة العربية. كما بحث اللقاء برامج المعهد العربي لحقوق الإنسان في مجال نشر ثقافة حقوق الإنسان مع التركيز على مسار إصلاح المنظومة التعليمية في تونس. وهي تجربة يقودها المعهد العربي لحقوق الإنسان بالشراكة مع وزارة التربية والإتحاد العام التونسي للشغل.

3.1.1. ندوة دولية نظّمها المعهد العربي لحقوق الإنسان بمقرّ اليونسكو حول «دور المجتمع المدني في المرحلة الانتقالية»:

نظّم "المعهد العربي لحقوق الإنسان" بالشراكة مع "اليونسكو" و"تمثيلية تونس باليونسكو" ندوة حول دور المجتمع المدني في مرحلة الانتقال الديمقراطي ودور المعهد تحديداً وذلك يوم الأربعاء 14 ديسمبر 2016 بمقرّ "اليونسكو" بالعاصمة الفرنسية باريس.

مثّلت الندوة فرصة لاستعراض تجارب المعهد العربي لحقوق الإنسان في مجال التربية على حقوق الإنسان وخاصةً منها مشاركته في مسار إصلاح المنظومة التربوية وإطلاقه لنوادي المواطنة والتربية على حقوق الإنسان ومقرّه الجديد "دار السيدة". كما شهدت الندوة تقديم مداخلات لكلّ من الأستاذة الجامعية سلوى الحمروني وسفير تونس باليونسكو غازي الغرايري ورئيس المعهد العربي لحقوق الإنسان الأستاذ عبد الباسط بن حسن، إضافة إلى السيد فينيث شانتلنسكي رئيس قسم بمكتب اليونسكو في الرباط. حيث تناولت المداخلات دور المجتمع المدني في المرحلة الانتقالية وخاصةً في مجال الدفاع عن الحريات وصياغة الدستور وإدارة الحوار الوطني.

وقد حضر الندوة عدد هامّ ومتميز من ممثلي وممثلات السلك الدبلوماسي المعتمد لدى اليونسكو



ومنظمات المجتمع المدني والباحثين والباحثات من دول مختلفة.

4.1.1. انتخاب رئيس المعهد العربي لحقوق الإنسان في التنسيق الدولية للمنظمات غير الحكومية مع اليونسكو:



انتخب رئيس المعهد العربي لحقوق الإنسان عضوا بالتنسيقية الدولية للمنظمات غير الحكومية مع اليونسكو ممثلا للمنطقة العربية وذلك بمناسبة مشاركة المعهد العربي لحقوق الإنسان في المؤتمر الدولي للمنظمات غير الحكومية ذات العلاقة باليونسكو والمنعقد بباريس أيام 12، 13 و14 ديسمبر 2016.

وتعمل التنسيقية التي تضم 100 منظمة من مختلف قارات العالم على دعم التعاون والنهوض ببرامج الثقافة والتربية والعلوم وحقوق الإنسان في شتى أنحاء العالم.

وعلى إثر هذا الانتخاب دُعي رئيس المعهد للمشاركة يوم 7 فيفري 2017 في الاجتماع الأول للتنسيقية الدولية للمنظمات باليونسكو، في العاصمة الفرنسية باريس وذلك للإعداد لبرنامج عمل التنسيقية في مجالات الثقافة والفنون والتعليم على المستوى الدولي.

5.1.1. الندوة الدولية حول: « تطوير المعرفة في مجال حقوق الإنسان والمواطنة: التحديات الجديدة، الابتكار والممارسات الجيدة » EDUTECH



نظم المعهد العربي لحقوق الإنسان من 28 فيفري/فبراير إلى 2 مارس/آذار 2017 الندوة الإقليمية حول «تطوير المعرفة في مجال حقوق الإنسان والمواطنة: التحديات الجديدة، الابتكار والممارسات الجيدة» وذلك بدعم من مؤسسة المجتمع المفتوح وبالشراكة مع مؤسسة أي تاك ومايكروسوفت بتونس واليونسكو وبحضور السيد مهدي بن غربية، وزير العلاقة مع الهيئات الدستورية والمجتمع المدني وحقوق الإنسان في جلسة الافتتاح وفي مراسم



توقيع اتفاقية شراكة بين المعهد العربي لحقوق الإنسان ومؤسسة التكنولوجيات الرقمية المتقدمة آي تايك والتي تفتح آفاقاً جديدة لتطوير الشراكة مع القطاع الخاص خدمة لنشر ثقافة حقوق الإنسان وقيمها في المنطقة العربية.



تندرج هذه الندوة في سياق التحولات التي تعيشها بلداننا والتي تشهد تلازما بين زيادة إمكانيات المطالبة بالحرية والمشاركة وإعمال حقوق الإنسان وآليات تفعيلها من ناحية وتواصل الانتهاكات التي تمسّ من كرامة الإنسان وتفاقم حجم الصراعات والحروب وتوسع نطاق وأشكال الإقصاء وعدم المساواة من ناحية أخرى. في هذا السياق المتغير ارتأى المعهد أنه يتعيّن على الجهات الفاعلة في مجال التربية على حقوق الإنسان والمواطنة ومن بينها المعهد مراجعة الوسائل والمقاربات والمحتويات التي تعمل من خلالها على نشر ثقافة حقوق الإنسان والمواطنة والتربية عليها وإعادة التفكير في وسائلها حتى تتمكن من إعادة استثمار المعارف بغاية التحليل والتأليف والتقييم وبهدف أن تكون تلك المعارف أداة تمكن من تطوير فعال للقدرات ومن تحقيق التغيير في المجتمعات بما يخدم بناء وعي وفعل قائمين على مبادئ حقوق الإنسان وقيمها.

وقد مكّنت هذه الندوة الإقليمية من خلال العروض والنقاشات وتبادل التجارب التي أسهم فيها نحو 85 مشاركا ومشاركة من الخبراء والممثلين عن منظمات المجتمع المدني والمؤسسات البحثية والجامعية وممثلين عن مؤسسات القطاع الخاص القادمين من 11 بلدا عربيا وأجنيبا، من تحقيق هدفين أساسيين هما:

- التعرف على أهم تحديات وآفاق إنتاج المعرفة وتطوير البحث في مجال حقوق الإنسان والمواطنة وتبادل الممارسات والتجارب التي يمكن أن تقدّم الإفادة على مستوى الابتكارات التكنولوجية ولا سيّما في مجال نظم التعلّم والتدريب ودعم القدرات.

- إتاحة فرص العمل المشترك بين مختلف المتدخلين وطنيا وإقليميا ودوليا في مجال إنتاج المعرفة ونشرها ودعم القدرات في مجال التربية على حقوق الإنسان والمواطنة وتعزيز الشراكة والتعاون في هذا المجال بين منظمات المجتمع المدني ومراكز البحث والقطاع الأكاديمي والقطاع الخاص.

كما تميّزت هذه الندوة الإقليمية بكونها باكورة توجّه جديد للمعهد العربي لحقوق الإنسان بتنظيمه أنشطة وبرامج مشتركة مع مؤسسات من القطاع الخاصّ. ميكروسوفت وآي تاك شركتان رائدتان في مجال التكنولوجيا وضعتا ثقتهما في المعهد لتحدث المؤسسات الثلاث مجتمعة الفارق بتسخير التكنولوجيات الحديثة في خدمة حقوق الإنسان.



6.1.1. الندوة الدولية حول « تجارب الإصلاح التربوي في عالم متغير » EDUREFORM

نظم المعهد العربي لحقوق الإنسان هذه الندوة الدولية أيام 13 و14 و15 مارس / آذار 2017 بدعم من مؤسسة المجتمع المنفتح وبالشراكة مع معهد الدراسات الاستراتيجية ووزارة التربية التونسية والاتحاد العام التونسي للشغل واتحاد المغرب العربي.

عبر عرض ومناقشة أوراق بحثية وتنظيم ورشات عمل، كان الهدف من هذه الندوة الدولية تبادل الآراء والأفكار حول التجارب التربوية في المنطقة العربية وفي العالم من أجل التعرف إلى عناصر النجاح فيها وأسباب التّعثر في البعض منها والاستئناس بالآليات الناجعة في هذه التجارب لتحويل الأفكار الإصلاحية إلى خطط عمل قصد توفير أكبر الحظوظ لنجاح مسار الإصلاح التربوي في تونس وسائر بلدان المنطقة العربية.



جمعت هذه الندوة الدولية نحو 100 مشارك ومشاركة من الخبراء والأطر التربوية والممثلين عن وزارات التربية ومنظمات المجتمع المدني الفاعلين في المجال التربوي والتلاميذ والتلميذات من 17 بلدا من مختلف مناطق العالم (غمبيا والمغرب والجزائر وتونس ومصر والأردن ولبنان وفلسطين وسوريا وقطر والإمارات والسعودية وفرنسا وفنلندا وهولندا والولايات المتحدة الأمريكية وكندا). كانت الندوة مناسبة من أجل تسليط الضوء على أدوار وزارات التربية والتعليم والمؤسسات التربوية والمجتمع المدني في المسألة التربوية وقضايا الإصلاح التربوي وآليات تطويره محليا وإقليميا ودوليا مع الاستئناس بالتجارب التي يمكن أن تقدّم الإفادة والإضافة لمن هم بصدد إصلاح أنظمتهم التربوية أو لمن يستعدون إلى ذلك.

كما كانت هذه الندوة الدولية فرصة أمكن من خلالها الإسهام في توسيع أفق المتدخلين والمتدخلات في مسار إصلاح المنظومة التربوية في تونس الذين يعملون في إطار شراكة فريدة تجمع بين المعهد العربي لحقوق الإنسان ممثلا لشبكة عهد والاتحاد العام التونسي للشغل ووزارة التربية لقيادة هذا الإصلاح. إصلاح تربوي، من بين رهاناته الأساسية دعم ثقافة حقوق الإنسان والمواطنة، وضمان حقوق المهمّشين والمقصيين في التعليم داخل فضاء مدرسي دامج يعلم المعارف والعلوم ولكن أيضا يصقل مهارات الحياة لإعداد جيل متصلح مع ذاته، يحسن التعايش مع الغير وينفتح على كلّ ثقافات العالم.

ومن مخرجات الندوة الدولية نشر الورقات العلمية وجملة الخلاصات والتوصيات التي نوقشت خلالها في «المجلة العربية لحقوق الإنسان» التي سيصدرها المعهد.



2.1. إصلاح المنظومة التربوية في تونس: المسار والانجازات والآفاق:

أدى المسار التشاركي الذي أسست له حملة «عهد» لإصلاح المنظومة التربوية في تونس التي قادها المعهد العربي لحقوق الإنسان وشبكة «عهد» للثقافة المدنية منذ بداية سنة 2014، إلى تسليط الضوء على أهمية إصلاح المنظومة التربوية لدى الرأي العام التونسي وأصحاب القرار السياسي الشيء الذي أفضى بالدولة التونسية إلى الإعلان في يوم 15 ماي 2015 عن إطلاق الحوار



الوطني لإصلاح المنظومة التربوية بقيادة مشتركة بين وزارة التربية والاتحاد العام التونسي للشغل والمعهد العربي لحقوق الإنسان ممثلا لشبكة «عهد». وتمّ تكوين لجنة قيادة مشتركة حددت مجموعة من الأنشطة لضمان منهجية تشاركية تسمح لمختلف الأطراف للتعبير عن رؤيتها لإصلاح المنظومة التربوية.

وقد رأت اللجنة المشتركة أن يكون للمجتمع المدني عامة وأعضاء شبكة «عهد» للثقافة المدنية خاصة دور في مواكبة هذه الأنشطة وإعداد وتقديم ملاحظات تقييمية. وقد ساهم منسقو ومنسقات شبكة «عهد» بفاعلية في هذه الحوارات داخل المدارس والمعاهد مع الأسرة التربوية والتلاميذ والأولياء وكل فعاليات المجتمع المدني المعنية بالشأن التربوي في 26 دائرة بالجمهورية التونسية وفي أكثر من 5000 مؤسسة تربوية.

أفضت كل نتائج هذه الورشات الجهوية إلى تقرير تأليفي موّحد تم عرضه ومناقشته في ندوة وطنية أيام 16، 17 و18 نوفمبر 2015 بحضور وزير التربية و271 خبيرا وخبيرة في المجال التربوي. يعتبر هذا التقرير أداة لإعداد التصورات العملية لإصلاح المنظومة التربوية. إثر ذلك عقدت لجنة القيادة المشتركة للحوار الوطني حول إصلاح المنظومة التربوية اجتماعا بدار السيدة المقر الجديد

للمعهد العربي لحقوق الإنسان يوم 01 فيفري 2016 بهدف النظر في مخرجات الندوة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية ووضع الخطوات العملية لتفعيل نتائج الحوار الوطني ضمن جدول أعمال مفصل وتكوين اللجان المختصة.

وفي يوم 10 فيفري 2016 تم تقديم التقرير التأسيسي ومسار تفعيل نتائج الحوار المجتمعي والندوة الوطنية في ندوة صحفية.

وتواصل مسار التعريف بمضامين التقرير ونتائج عمل لجنة القيادة واللجان المختصة الخمسة عشر حيث عرض في شهر مارس/ آذار 2016 ممثلو لجنة القيادة على نواب الشعب ثم على لجنة الشباب والشؤون الثقافية والتربية والبحث العلمي في البرلمان أهم التصورات الخاصة بإصلاح المنظومة التربوية.

كما تمت دعوة أعضاء اللجان الخمسة عشرة إلى ندوة علمية بتنظيم من وزارة التربية في مدينة المهدية من 20 إلى 23 أكتوبر 2016 لعرض أعمال اللجان المتخصصة ووضع رزمة عمل تحدّد مواصلة وانتهاء أشغالها. ثم إلتقت اللجان في مدينة الحمامات يومي 22 و23 ديسمبر 2016 لمناقشة مشروع القانون المتعلق بالمبادئ الأساسية للتربية والتعليم الذي أعدته اللجنة الخاصة بالقوانين والتشريعات.



وإلى حدود تاريخ صياغة هذا التقرير الأدبي، تمكّنت لجنة التشريعات التي صاغت مشروع قانون يتعلق بالمبادئ الأساسية للتربية والتعليم من إنهاء أشغالها. وسيعرض مشروع القانون على مجلس نواب الشعب للمصادقة عليه قبل اعتماده. وسيتمّ في مرحلة لاحقة تقديم مختلف أعمال اللجان المتبقية إلى لجنة القيادة المكونة من الأطراف الثلاثة الساهرة على عملية الإصلاح للمصادقة عليها ثم تقديمها لمجلس نواب الشعب قصد المصادقة عليها من أجل اعتمادها وتفعيلها حسب رزمة واضحة ومتفق عليها.

يمكن القول أن مسار إصلاح المنظومة التربوية في تونس رغم تعثره في بعض محطاته اعتمد أكبر حوار مجتمعي تشاركي شهدته البلاد وارتكز على ثلاثية المشاركة والإدماج واعتماد مقاربة حقوق الإنسان. كما أنّ هذه التجربة الفريدة والمتواصلة من المنتظر أن تلهم مسارات إصلاحية أخرى في تونس وفي البلدان العربية.

1.2.1. مجموعة العمل من أجل التربية على المواطنة وحقوق الإنسان

ساهمت مجموعة العمل حول التربية على المواطنة وحقوق الإنسان التي تضمّ المعهد العربي لحقوق الإنسان وستّ منظمات ووكالات أممية خلال سنة 2016 في مسار إصلاح المنظومة التربوية في تونس وذلك باعتماد الخطة الوطنية للتربية على المواطنة وحقوق الإنسان التي أعدتها المجموعة لإحدى المراجع لمسار إصلاح المنظومة التربوية وبالاستئناس بتجربة المعهد العربي لحقوق الإنسان ومجموعة العمل وشبكة «عهد»، مع الإقرار بضرورة تعميم تجربة نوادي التربية على المواطنة وحقوق الإنسان في كلّ المؤسسات التربوية واعتبار تلك التي أنشأها وأطرها المعهد ومجموعة العمل في 20 مدرسة ابتدائية وإعدادية وثانوية في تونس نموذجا يمكن اعتماده وتطويره. كما توصلت مجموعة العمل من أجل التربية على المواطنة إلى وضع مسألة مأسسة مسار تكوين الإطار التربوي حول قضايا حقوق الإنسان والمواطنة في عمق القضايا التي تناولتها اللجان الفنية المكلفة بالإصلاح التربوي.

وما انفك المعهد ومجموعة العمل من أجل التربية على المواطنة يقدمان الدعم الفني والمادي لوزارة التربية وللجمعاعات التنسيقية بين أعضاء شبكة عهد المتواجدين في اللجان الفنية الخمسة عشر لتوحيد الرؤى وتثبيت المفاهيم وتدقيق المنهجيات وإتاحة تبادل التجارب.

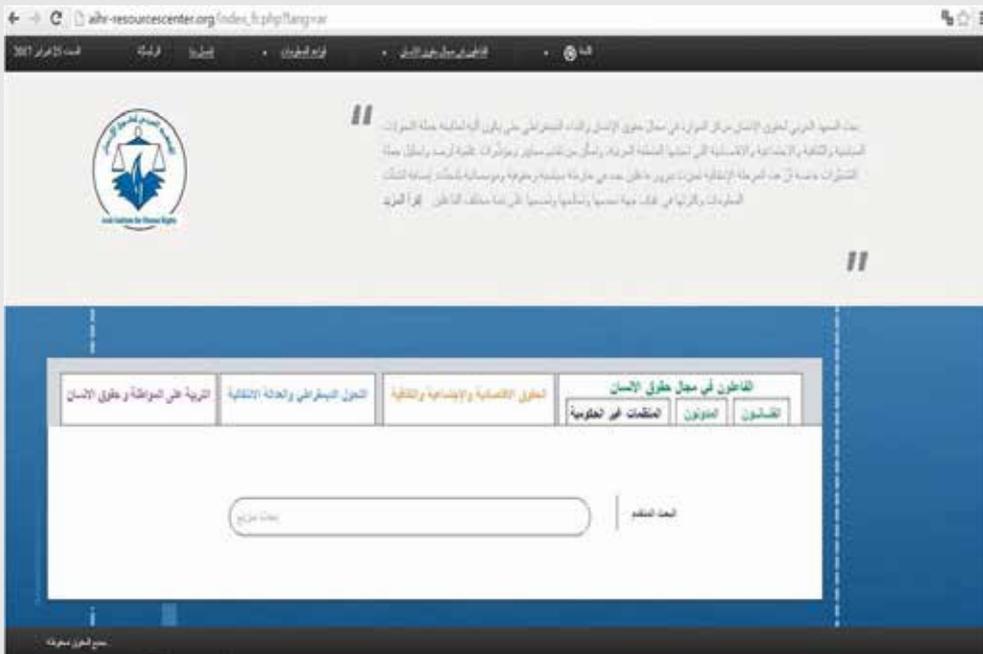
2.2.1. مهارات الحياة:

يشارك المعهد ممثلا في رئيسه وبدعوة من المكتب الإقليمي لليونيسيف، في فريق عمل مكوّن من خبراء من أجل وضع إطار مفاهيمي وبرنامج عمل يهدف إلى إدراج «مهارات الحياة» كإحدى المكونات الأساسية للبرامج التربوية وإصلاح المنظومات التربوية الحالية والقادمة إضافة إلى تصور برنامج تكويني في المجال للكوادر التربوية المعنية في وزارات التربية والتعليم العربية.

3.1. مركز موارد عربي متخصص في مجال التربية على حقوق الإنسان وتجارب إصلاح التعليم:

واصل المعهد خلال سنة 2016 تعزيز مركز موارده في مجال التربية على حقوق الإنسان وذلك بتطوير جانب منه ليكون مخرجا متخصصا في مجال توثيق تجارب التربية على حقوق الإنسان وتجارب إصلاح التعليم في المنطقة العربية، سعيا منه لإتاحة هذه التجارب والموارد وقواعد البيانات للفاعلين

في حقل تطوير السياسات من صناع القرار والقائمين على الإصلاح التربوي ومنظمات المجتمع المدني والداعمين الفنيين على المستوى الوطني والإقليمي والدولي.





كما انتهى المعهد من تهيئة الفضاء المادي الذي يحتوي هذا المركز في مقرّه «دار السيدة» وشرع في تنفيذ خطة عملية للاستفادة من الشراكات الواسعة التي أقامها في مختلف البلدان العربية وكذلك على المستوى الدولي من أجل تجميع الموارد على المحامل الورقية والالكترونية وتوثيقها وإعداد قواعد البيانات المتخصصة في هذا المجال وإتاحتها رقميا للمستفيدين.

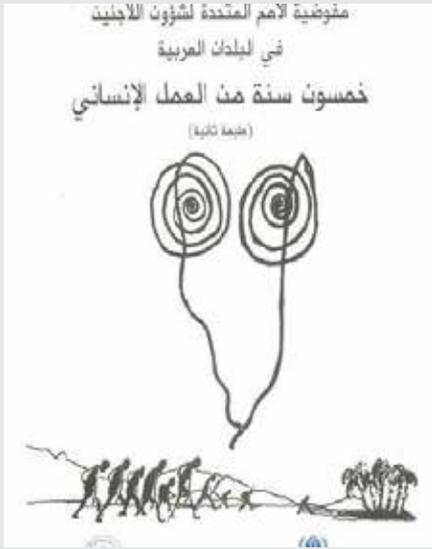
كما عقد المعهد شراكة مع مركز الأصفري والجامعة الأمريكية في بيروت وجامعة لوند والتي تضمنت في مرحلة أولى إعداد بليوغرافيا مشروحة لأكثر من 300 مرجع في مجال حقوق الإنسان في المنطقة العربية، وترجمة عدد من تلاميذ المراجع التي تمّ اختيارها إلى اللغة الإنجليزية في مرحلة ثانية. وستفتح هذه الشراكة آفاقا جديدة لمعاوضة جهود الترجمة وإتاحة المعرفة في مجال حقوق الإنسان والتعريف بما يتمّ إنتاجه منها في البلدان العربية للمهتمين والفاعلين والقراء من مناطق أخرى من العالم.

4.1. المجلة العربية لحقوق الإنسان :

في إطار جهوده الرامية إلى إنتاج المعرفة المتخصصة في مجال حقوق الإنسان وإتاحتها للمستفيدين سعى المعهد خلال سنة 2016 إلى إعادة إحياء مجلته المتخصصة «المجلة العربية لحقوق الإنسان» التي انقطعت عن الصدور لأسباب مادية منذ أكثر من عشر سنوات. وبإدارة المعهد بأن يكون ملفّ العدد الجديد للمجلة مركزا على إحدى القضايا الجوهرية والمستجدّة التي يشتغل عليها المعهد منذ السنوات الأولى من نشأته وتشغله إلى اليوم وهي قضية التربية على حقوق الإنسان وإصلاح النظم التعليمية في واقع متغير.

ويتضمن هذا العدد جملة الأوراق البحثية والتجارب والخلاصات والتوصيات التي تمّ مناقشتها في إطار الندوات الدولية والإقليمية التي نظمها المعهد حول التربية على حقوق الإنسان وإصلاح النظم التربوية خلال سنة 2016 وبداية 2017. ومن المبرمج أن يصدر هذا العدد باللغة العربية والإنجليزية في شهر ماي 2017.





5.1 منشورات جديدة للمعهد العربي لحقوق الإنسان :

• صدور الطّبعة الثّانية من كتاب المرحوم زهير الشّلي حول «المفوضية السامية لشؤون اللاجئين في البلدان العربية: خمسون سنة من العمل الإنساني»

هذا الكتاب يقدّم شهادة أحد رواد العمل الإنسانيّ في تونس والبلدان العربيّة عن دور المفوضية السّامية لشؤون اللّاجئين في النهوض بحقوق اللّاجئين وإعلاء قيمة الكرامة لأناس حملهم شرطهم الإنسانيّ إلى طرق الآمال والتّلام..

• كتاب «البعد الأفريقي في السياسة الخارجية التونسية (1956-1986)». من المنتظر أن تنشر الدراسة في قرابة 450 صفحة باللغات العربية والفرنسية والإنجليزية في أواسط سنة 2017.

• تقرير «مدى التزام تونس بالمنظومة الإفريقية ومدى تصديقها على اتفاقياتها والتعريف بالإجراءات المتخذة لنشر مضمون هذه الاتفاقيات». من المنتظر أن تنشر الدراسة باللغات العربية والفرنسية والإنجليزية في أواسط سنة 2017.

• دراسة «مؤشرات أولية حول كيفية تعاطي الإعلام التونسي المكتوب مع شؤون إفريقيا جنوب الصحراء (دراسة حالة سنة 2015)». من المبرمج نشر التقرير باللغات العربية والفرنسية والإنجليزية في أواسط سنة 2017.

• دراسة ميدانية «حالة المجتمع المدني في مصر (2011-2015)». من المنتظر أن تنشر الدراسة باللغات العربية والإنجليزية في أواسط سنة 2017.

2. دعم القدرات في مجال حقوق الإنسان والمواطنة

واصل المعهد خلال سنة 2016 انشغاله بدعم قدرات الفاعلين في مجال حقوق الإنسان في هذه الفترة الانتقالية التي تعيشها معظم البلدان العربية من أجل ضمان تحولهم إلى قيادات مجتمعية مؤثرة وقوّة مدنية قادرة على المشاركة الفعالة وعلى تقديم المقترحات للانتقال ديمقراطي يركّز على مقاربة حقوق الإنسان ولحلّ سلمي للنزاعات، ولإعادة بناء المؤسسات والمجتمعات فيما بعد حالات الحرب واللاسلم. واعتمد المعهد في ذلك على خبرته في مجالات التدريب والتمكين والمرافقة والتي طوّرت منهجياتها تدريجياً وحقق فيها نجاحات على أرض الواقع.

كما خصص لذلك سلسلة من البرامج الوطنية والإقليمية المتكاملة والتي تهدف إلى تحقيق نتائج نوعية وتعتمد منهجيات ومقاربات متنوعة تأخذ بعين الاعتبار تنوع الفاعلين والمستفيدين من تلك البرامج.

وقد توّصل المعهد في إطار هذه البرنامج إلى توسيع هوامش الحوار والتبادل وإتاحة الفرص للتدرّب على المشاركة لمئات المستفيدين في المنطقة وفتح مجالات للتشبيك بين مختلف الفاعلين التقليديين والجدد على المستوى الإقليمي.

ومن أهم البرامج التي تمّ تنفيذها في هذا الإطار ما يلي:

1.2 برنامج دعم القدرات حول «القضاء على التمييز وردم هوة اللادعالة من اجل تعزيز حقوق الإنسان وتفعيلها واحترامها: دورة «عنتاوي 26» الإقليمية في مجال حقوق الإنسان:



افتتاح دورة عنتاوي 26

نظم المعهد العربي لحقوق الإنسان دورة عنتاوي 26 سنة 2016 تحت عنوان «القضاء على التمييز وردم هوة اللادعالة من اجل تعزيز حقوق الإنسان وتفعيلها واحترامها» بمرحلتها الأولى التدريب عن بعد خلال شهر اوت 2016 شارك فيها 70 مشاركا/ة (35 مشاركا و35 مشاركة) من 15 دولة عربية والثانية التدريب بالحضور المباشر في تونس من 2016/10/01 إلى 2016/10/09 شارك فيها 34 مشاركا/ة (16 مشاركة و18 مشاركا) من 12 دولة عربية. وقد تم اختيار هذا الموضوع لدورة عنتاوي 26 الإقليمية لتطوير العمل حول قضايا وإشكاليات التمييز في المنطقة العربية وتناولت الدورة المفهوم العام وإشكاليات التمييز والادعالة ومناقشة افكار تخص ردم هوة اللادعالة التي تمس جوهر حقوق الإنسان.

وتمحور المحتوى العلمي للتدريب المباشر حول بناء المعرفة وتطوير المهارات العملية الخاصة بقضايا التمييز والادعالة في المنطقة العربية لا سيما في المجالات التالية:

1. **قضايا التمييز والإقصاء في مجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية:** مع التركيز على الحقوق الاجتماعية خاصة التي تطال قضايا الفقر ونوعية العيش اللائق والعدالة في التنمية لا سيما بين الريف والمدن والحق في التعليم والحق في الصحة.

2. قضايا التمييز ضد الأقليات واللجوء والهجرة والمسألة الثقافية

3. **قضايا التمييز ضد النساء:** ضمان وتعزيز وصول النساء الى العدالة شرط لحمايتهن من العنف والتمييز المسلط عليهن.

4. تحديد أدوات وطرق مواجهة التمييز والإقصاء

وضع برنامج الدورة التدريبية بطريقة تشاركية بالتشاور مع فريق التدريب القادم من مختلف البلدان العربية وفريق التدريب بالمعهد، وحرصنا على تنوع الطرق التدريبية والمواضيع كي نضمن أعلى استفادة. كما شمل البرنامج إضافة للتطبيقات العملية والزيارات الميدانية تنظيم ثلاث ندوات

وحلقات تفكير وتبادل تجارب ناجحة من المنطقة العربية حول مناهضة التمييز والعنف كما شمل البرنامج ورشات عمل تتعلق ببناء قدرات المشاركين/ات في مجال حقوق الإنسان لا سيما حول مكافحة التمييز واللاعالة وتطوير مهاراتهم في مجال البحث السريع بالمشاركة وإعداد التقارير في هذه القضايا.

ومن المستجدات في دورة عنبتاوي لسنة 2016، العمل على متابعة عدد منهم بعد انتهاء الدورة. حيث طُلب من المشاركين إعداد بحوث حول مواضيع الدورة وإرسالها إلى المعهد لاختيار أربع أفضل بحوث وذلك حسب معايير علمية محدّدة ليتمّ نشرها على موقع المعهد. كما تمّ دعوة الحائزين على أفضل بحوث للمشاركة في الندوة الدولية التي نظمها المعهد في شهر مارس 2017 وذلك بتقديم ورقات علمية وكتابة تقارير الجلسات والمشاركة في النقاشات خلال الندوة.



2.2 برامج تعزيز قدرات الأشخاص ذوي الإعاقة:

1.2.2 دورة تدريب مدربين من المنظمات الليبية العاملة في قضايا الإعاقة حول حقوق الإنسان وحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة:

نظّم المعهد العربي لحقوق الإنسان في الفترة بين 16 و 26 أكتوبر 2016 دورة لتدريب المدربين حول حقوق الإنسان وحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وذلك بهدف تكوين 22 ناشط/ة من المنظمات المتخصصة في مجال الأشخاص ذوي الإعاقة في ليبيا والحاملين لإعاقات جسدية متنوعة (حركية وبصرية وسمعية) لتأمين تنفيذ برنامج تدريبي ميداني في مختلف المناطق الليبية يشمل نحو 22 يوماً تدريبياً.

وتضمن محتوى البرنامج التدريبي الذي امتدّ على 10 أيام المحاور الأساسية التالية:

- تمكين المتدربين من المعارف الأساسية في مجال حقوق الإنسان وحقوق ذوي الإعاقة.
- تمكين المتدربين من مهارات التواصل والتسيير.
- تقوية قدرات المتدربين على تقنيات التدريب بالمشاركة.

وراوحت منهجية التدريب في التدريب في الدورة بين أغلب الطرق التدريبية البيداغوجية والاندراغوجية والتشاركية بين العروض والنقاش وعمل المجموعات والأعمال الفردية والتمارين التنشيطية الهادفة التي لها علاقة بالمحتوي العلمي التدريبي مع تحميل المسؤولية في التنظيم والتقييم لمجموعات من المشاركين بصفة دورية.



2.2.2. ورشة عمل حول «دعم قدرات الأشخاص ذوي الإعاقة في فهم أعمال الموازنة» وندوة فكرية حول «دور الأشخاص ذوي الإعاقة في دعم سياسات الحماية الاجتماعية»:

في إطار اتفاقية الشراكة المبرمة بين المعهد والمنظمة العربية للأشخاص ذوي الإعاقة، وفي إطار برنامج إقليمي متكامل يشمل إعداد دراسات وطنية وتنظيم ورشات تدريبية وندوات فكرية تهدف إلى تعزيز مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في وضع الموازنات العمومية وفي وضع سياسات الحماية الاجتماعية، نظم الشريكان يومي 16 و 17 نوفمبر 2016 ورشة عمل تدريبية موجهة لنحو 30 مشاركا ومشاركة من الأشخاص ذوي الإعاقة حول مشاركتهم في منظومة الموازنة من أجل التعرف على الإطار التأسيسي والمصطلحات ومصادر المعلومة الخاصة بها. وتلت تلك الورشة التدريبية ندوة فكرية حول دور الأشخاص ذوي الإعاقة في دعم سياسات الحماية الاجتماعية بمشاركة قرابة 40 مشاركا ومشاركة من ممثلين عن وزارات العمل والشؤون الاجتماعية والتخطيط والمالية، فضلا عن ممثلين من الشبكات والجمعيات الوطنية للأشخاص ذوي الإعاقة، لمناقشة برامج الحماية الاجتماعية ومدى أخذها بين الاعتبار حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة انطلاقا من دراسة تم إعدادها في الغرض.



3.2. برنامج دعم استدامة وفعالية منظمات المجتمع المدني في مصر:

يندرج هذا البرنامج ضمن توجه المعهد الاستراتيجي الرامي إلى إتاحة ثقافة حقوق الإنسان للجميع مما يجعلها في صميم التحولات التي تشهدها المنطقة العربية. كما أن هذا البرنامج يساهم في دعم قدرات واستمرارية المنظمات والمؤسسات من الشركاء والمستفيدين وهو أحد الأهداف الرئيسية لخطة المعهد الاستراتيجية 2014-2016 التي تعتبر أنّ العمل على التقييم الموضوعي والعلمي لنشاط المجتمع المدني أمر ضروري في هذه المرحلة حتى يمكن وضع تصوّرات المرحلة القادمة وتحديد الاحتياجات.

يهدف البرنامج الذي ينفذ بالشراكة مع مؤسسة فورد إلى التعرف على حالة مؤسسات المجتمع المدني في مصر، خاصة المنظمات العاملة في مجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، خلال فترة الخمس سنوات اللاحقة لثورة 25 يناير 2011، من خلال دراسة نوعية-تشاركية تشمل توثيقاً لبعض من دراسات الحالة حول الاستراتيجيات والديناميكيات والاتجاهات والموارد، مع التركيز على مرونة وفعالية تلك المؤسسات، أثناء تلك الفترة، سيما أنها قد شهدت مجموعة من التغييرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية نظراً لتطور المشهد السياسي.

تمثل هذه الدراسة الإرتكاز الجوهري للبرنامج الذي شمل أيضاً تنظيم دورة تدريبية إقليمية حول «التطوير المؤسسي وإدارة التغيير»، التي نظمها المعهد في الفترة من 29 سبتمبر إلى 3 أكتوبر 2016 وشارك فيها 35 مشاركاً ومشاركة من 11 بلداً عربياً وتم تطوير محتواها العلمي إرتباطاً بمخرجات الدراسة من قبل خبيرين دوليين في التدريب في قضايا إدارة التغيير والبناء المؤسسي للمنظمات. مثل هذا البرنامج التدريبي بذلك محطة أولى لاستثمار المعرفة التي تم استخراجها من البحث وتوظيفها في نقاشات تفيد الاستفادة من الدروس من الحالة المصرية مع مجموعة من المنظمات الشريكة للمعهد في المنطقة العربية.



وعلى المدى المتوسط، سيساهم البرنامج في تطوير مؤشرات لتقييم الواقع وفهمه بهدف تعزيز الدور المتنامي للمجتمع المدني لما له من دور فعال ومؤثر في تفعيل المشاركة النشطة لأفراد المجتمع بالإضافة إلى تعزيز قيم المواطنة. هذه المؤشرات ستساعد على تحديد المتغيرات في واقع عمل منظمات المجتمع المدني وبالتالي التفكير في سبل التدخلات المناسبة في مجالات تقييم الاحتياجات، التخطيط وقياس الأثر، وكذلك السياسات الوطنية والاقليمية والدولية الملائمة لدعم منظمات المجتمع المدني وأهدافها في تعزيز واقع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية ووصول الفئات المستهدفة لهذه الحقوق.

وقد تمّ تأليف الدراسة ومراجعتها النهائية وترجمتها إلى اللغة الانجليزية وتصميمها على أن يتمّ نشرها خلال السداسي الأول من سنة 2017.

4.2. برامج دعم القدرات والحماية والمناصرة في مجال حقوق اللاجئين وطالبي اللجوء :

جمعت المعهد العربي لحقوق الإنسان والمفوضية السامية لشؤون اللاجئين محطات كثيرة سواء في إنتاج المعرفة أو في وضع آليات الدفاع والتدخل لحماية اللاجئين وطالبي اللجوء في تونس وفي إطار دعم ثقافة حقوق الإنسان عامة، والمعارف والمهارات المرتبطة بشؤون اللاجئين بشكل

خاص اشتركت المؤسسات في تنفيذ برنامج مشترك يهدف من ناحية إلى تهئية بيئة حمائية ملائمة للاجئين وطالبي اللجوء في تونس، وإلى تعزيز أنشطة المرافعة تجاه السلطات وصانعي السياسات من أجل التسريع في وضع نظام قانوني للجوء وإلى تسهيل عمل مكتب المفوضية السامية لشؤون اللاجئين في تونس طبقا لأهدافها وولايتها.



ولتحقيق هذه الأهداف، اعتمد المعهد خلال سنة 2016 على نتائج برنامج بناء القدرات للمنظمات غير الحكومية ووسائل الإعلام، وعلى أنشطة المرافعة التي أقامها تجاه نواب مجلس الشعب والسلط المحلية في إطار شراكته مع المفوضية سنة 2015.

ومن الجدير بالذكر أيضا أن المعهد قد عمل خلال سنة 2016 على التوعية بحقوق اللاجئين لدى أوساط الطلبة والأطفال وعلى دعم قدرات المحامين وتشكيل شبكة من هذه الفئة المهنية لتقديم المساعدة القانونية عند الحاجة للاجئين وطالبي اللجوء في تونس. كما تم إدراج شبكات الإعلاميين ومنظمات المجتمع المدني التي تم تدريبها وتكوينها في الحملة الوطنية للتسريع في التصديق على قانون اللجوء التي أطلقها المعهد العربي والمفوضية السامية لشؤون اللاجئين تحت شعار «أحنا كلنا حاسين بيهم.....أما يلزم قانون يحميهم». وقد عمل المعهد خلال 2016 وبداية 2017 على تعزيز أنشطة المرافعة والتوعية الموجهة إلى أصحاب القرار والسلطات المعنية (رئاسة الحكومة، كتل الأحزاب في مجلس نواب الشعب والإدارات المعنية داخل الوزارات) للإسراع في اعتماد قانون وطني للجوء وإنشاء نظام قانوني يتماشى مع التزامات تونس الدولية واتفاقية سنة 1951 والبروتوكول الإضافي اللذين صادقت عليها الحكومة التونسية. وأخيرا، سعى المعهد ومكتبه المحلي في الجنوب إلى تقديم مساندة ميدانية لمكاتب المفوضية السامية لشؤون اللاجئين وبشكل أكثر تحديدا في مناطق/ نقاط العبور (النقاط الحدودية في جنوب تونس وشمالها) لمساعدة طالبي اللجوء واللاجئين في حالات الطوارئ وعند الحاجة في الأماكن التي لا يمكن للمفوضية الوصول إليها.






الحملة الوطنية حول مناصرة قضية اللاجئين وطالبي اللجوء وتبني قانون وطني حول اللجوء



السيد محمد العليق
نائب بمجلس الشعب



السيدة يوسف
ناتبة بمجلس الشعب



السيد حاتم الحبيب
الهيئة الوطنية لمناصرة المصالح



السيدة فاطمة العادل
لجنة فؤولة كتداب

أحنا كلنا حاسين بيهم... أما يلزم [قانون] يحميهم



تمّ تنفيذ كلّ هذا الجهد للتوعية والتعبئة والمرافعة في إطار شراكة متينة ونموذجية بين المعهد العربي والمفوضية السامية لشؤون اللاجئين تأخذ بعين الاعتبار الأهداف الاستراتيجية للمؤسستين. وعلى هذا الأساس سيتواصل العمل المشترك بين المعهد والمفوضية خلال سنة 2017 في إطار عقد شراكة يهدف إلى تعزيز ما تمّ التوصل إليه من نتائج ونجاحات وتوسيع نطاق العمل والمستفيدين للتوعية بقضايا اللجوء وللتسريع في المصادقة على مشروع القانون ودعم جهود الدولة بعد ذلك من أجل إرساء نظام قانوني ومؤسساتي قادر على تفعيل القانون على أرض الواقع.

5.2 برنامج تنمية قدرات المجتمع المدني من خلال التكتيكات الجديدة للمناصرة في مجال حقوق الإنسان:

واصل المعهد العربي لحقوق الإنسان خلال سنة 2016 تفعيل شراكته مع برنامج «التكتيكات الجديدة لحقوق الانسان» التي شرع في تنفيذها سنة 2015 لفائدة 7 جمعيات تونسية من تونس العاصمة والكاف والقصرين وقفصة. تمثل الهدف العام من البرنامج في دعم قدرات الجمعيات المشاركة وأعضاءها الفاعلين في التخطيط وفق مقاربة التكتيكات الجديدة لمناصرة قضايا حقوق الإنسان. حيث تم تلقي المشاركات والمشاركين خلال سنة 2015 تدريباً مكثفاً على مقاربة الخمس الخطوات الفعالة وتم نقلها لبقية أعضاء جمعياتهم بحضور فريق التدريب المكلف بمتابعة البرنامج.

وتواصل البرنامج في سنة 2016 ليركّز على تنفيذ أنشطة لتدريب المدربين والمرافقة خلال التطبيق الميداني للتدريب وتنظيم أنشطة لتعميق مضامين التدريب ولتبادل الخبرات بين الأقران ولاستخلاص الدروس المستفادة من البرنامج:

* دورة لتدريب المدربين حول التكتيكات الجديدة للمناصرة في مجال حقوق الإنسان، 23-27 فبراير 2016 بالعاصمة تونس.

* مرافقة ميدانية خلال تنفيذ التدريب من قبل المتدربين الجدد في الولايات التونسية، مارس-يونيو 2016

* دورات تدريبية معمّقة حول منهجية الخمس خطوات الاستراتيجية الفعالة ، 22-26 يوليو / تموز في تونس العاصمة و10-14 أغسطس / آب 2016 بمدينة المنستير

* ورشة لتبادل الخبرات بين الأقران واستخلاص الدروس المستفادة ، 14-15 أكتوبر 2016 بمقر المعهد العربي لحقوق الإنسان «دار السيدة»

ساهم هذا البرنامج في تكوين 14 مدرباً ومدربة في مجال التكتيكات الجديدة وهو ما يوسع الشبكة الصغيرة للمدربين والمدربات في المنطقة العربية القادرين على استعمال ونقل هذه المنهجية الجديدة والفعالة للمناصرة وكسب التأييد.



6.2. تطوير القيادات الجديدة في مجال المواطنة وحقوق الإنسان:

يعتبر تمكين القيادات الجديدة في مجال المواطنة وحقوق الإنسان مبحثاً اشتغل عليه المعهد منذ تأسيسه على اعتبار أنه يوفر مرتكزات معرفية ومهارية تمكن من تطوير حركة حقوق الإنسان العربية ومن تمكين الفاعلين الجدد في المجتمع المدني المحلي والإقليمي من التأثير الفعال في مجتمعاتهم وتقليص الفجوة بين الخطاب والممارسة وتمكين الناس للمطالبة بحقوقهم والتمتع بها. كما عزز المعهد في إطار مقارنته الجديدة وانتقال مقره إلى فضاء «دار السيدة» قدرته على التوجه المباشر لأصحاب الحقوق من الأطفال والشباب والنساء والمهمشين وعلى تطوير المقاربات والمنهجيات والأدوات الخاصة بتمكين القيادات الجديدة لتصبح فاعلة في محيطها وقادرة على التأثير وتحقيق التغيير فيه.

وقد واصل المعهد سنة 2016 تعزيز هذا التوجه من خلال تركيز نوادي التربية على المواطنة وحقوق الإنسان في 20 مدرسة ابتدائية وإعدادية وثانوية في الجهات والأحياء التونسية التي تعيش أكثر



هشاشة اقتصادية واجتماعية. كما أنشأ المعهد في مقره الجديد «دار السيدة» عددا من النوادي الموجهة للشباب والأطفال من الأحياء المهمشة المجاورة له (نوادي رسم وسينما ورقص وموسيقى ومطالعة) التي تعتمد أشكالاً ثقافية متنوعة ومبتكرة كمحامل لتمرير قيم حقوق الإنسان وترسيخ مفاهيم المواطنة الفاعلة لدى رواد هذه النوادي. إضافة إلى برامج التمكين والتدريب التي ينفذها لصالح تلك الفئات في «دار السيدة»، فتح المعهد أبواب مقرّه إلى العديد من المنظمات المحلية والجهوية والوطنية والإقليمية والدولية لتنفيذ برامج متنوعة للأطفال والشباب والنساء والأشخاص ذوي الإعاقة بالشراكة مع المعهد وذلك لبناء شبكة من القيادات الجديدة في مجال حقوق الإنسان والمواطنة قادرة على تمرير تلك القيم في الخطاب والسلوك داخل مجتمعاتهم.



* تظاهرة «تونس تصنع السلام»:



نظم المعهد العربي لحقوق الإنسان بالشراكة مع سفارة سويسرا بتونس مجموعة أنشطة تربية لأطفال وشباب الأحياء الفقيرة والمهمشة حول قضايا السلام أيام 15، 21، 28، 4 و 2016، وذلك في إطار معرض «صنع السلام» الدولي الذي يعرض لأول مرة في بلد عربي والذي

انطلق منذ شهر ماي 2016 بتنظيم من وزارة الثقافة والمحافظة على التراث وبالتعاون مع سفارتي سويسرا وكندا بتونس والمكتب الدولي للسلام والمنظمة الدولية لمناهضة التعذيب وعدد من مكونات المجتمع المدني المحلي والدولي.



لطالما كانت السلم الأهلية ونبذ العنف وبناء ثقافة المواطنة والمدنية من أهم المبادئ التي نادى بها المعهد العربي لحقوق الإنسان طوال مسيرته، من خلال رؤية تعتمد بناء المؤسسات الديمقراطية وإصلاح الدساتير والقوانين ودعم استمرارية وفاعلية منظمات المجتمع المدني ومناهضة التمييز والإقصاء. ولعل خير دليل على ذلك إطلاقه «إعلان مبادئ التعامل السلمي بين الأحزاب» ودعوته الأحزاب السياسية التونسية في سنة 2012 إلى التوقيع عليه. وذلك في فترة غدا فيها السلم المدني بتونس مهدداً بفعل «غياب فضاءات الحوار وتضائل الأطر المرجعية وتلاشي القواسم المشتركة، وتراجع هيبة القانون والمؤسسات» (مقتطف من نص إعلان مبادئ التعامل السلمي بين الأحزاب).

وقد حظي الإعلان بمباركة عديد الأحزاب الفاعلة في الحقل السياسي وساهم بذلك في محاولة تكريس مفهوم للعمل السياسي يتعارض مع الإقصاء وتبادل العداء، ويقوم على التعايش السلمي ونبذ العنف. إن هذه التجربة الناجحة سبقتها وتلتها تجارب أخرى في تونس والمنطقة العربية انتهج فيها المعهد دائماً سياسة التشبث بخيار السلم وعدم اعتبار اللجوء إلى العنف خياراً.

أقيم معرض «صنع السلم» في زمن تفاقم العنف والإرهاب والحروب والتراعات المسلحة في بلداننا العربية واستمرار الاحتلال، مما يهدد وجود البلدان ووحدتها وقيم العيش معا.

كان هذا المعرض مناسبة لدعوة كل قوى المجتمعات العربية رسمية كانت أو مدنية لتحمل مسؤوليتها المشتركة في نبذ العنف منهجا في التعامل والاستثمار في الديمقراطية والعدالة الاجتماعية وثقافة الحياة.

* زيارة السيدة بان سون تايبك Ban Soon Taek حرم الأمين العام للأمم المتحدة السابق السيد بان كيمون إلى مقر المعهد العربي لحقوق الإنسان:

زارت السيدة بان سون تايبك برفقة وفد من منظمات الأمم المتحدة مقر المعهد العربي لحقوق الإنسان «دار السيدة». وخلال زيارتها تابعت أنشطة نوادي التربية على المواطنة وحقوق الإنسان بالمدرسة الابتدائية حي هلال 2 والمدرسة الابتدائية باب خالد بالملاسين.



3. التأثير في السياسات وإصلاح المؤسسات

منذ انطلاق مسارات التغيير في المنطقة العربية وفي عدد من بلدان القارة الأفريقية أعربت عديد من الأصوات الحكومية وغير الحكومية في تلك المجتمعات، عن إرادتها للانخراط في إصلاح المؤسسات والتشريعات وتطوير السياسات الاجتماعية والاقتصادية القائمة من منظور حقوقي. لذلك واصل المعهد العربي لحقوق الإنسان، خلال المدة التي يغطيها التقرير، العمل على مساعدة تلك الأصوات على بناء فهم واضح وممنهج للقضايا المطروحة على الساحة الوطنية والعربية والإفريقية لتكون بذلك قوّة اقتراح فاعلة ومؤثرة معتمدة في طرحها على مقاربة حقوقية ومرجعية تجعل من مبادئ وقيم حقوق الإنسان الكونية ركيزة لكل مبادرات إصلاحية للسياسات والمؤسسات.

1.3 برنامج المشاركة في تطوير السياسات ورصد تطبيقها في إطار الإتحاد الأفريقي:



صوت أفريقيا ... الإتحاد الأفريقي مستقبلك

تعتبر المنظومة الإفريقية لحقوق الإنسان بتشريعاتها والآليات المنبثقة عنها قادرة على تعزيز واقع الحقوق والحريات في المنطقة. ويتطلب الأمر توعية وتمكيناً للمواطنين والمنظمات المدنية بأهمية هذه المنظومة، وحثاً للدول على المصادقة على الاتفاقيات وتفعيلها واعتمادها مصدراً في تشريعاتها الوطنية. فعدم تنفيذ القوانين والسياسات الدولية و/أو الإقليمية تنفيذاً فعالاً يؤثر بشكل مباشر على مدى تحقيق التنمية البشرية. ويعتبر ضعف جهود الحوكمة وعدم انخراط منظمات المجتمع المدني والمواطنين/ات في مساءلة حكوماتهم حول ما تتخذه من قرارات تتعلق بهذا الشأن

من أسباب تراجع أعمال هذه الإلتزامات، ومن ضمنها الإلتزامات في إطار الإتحاد الإفريقي. في هذا الإطار، وبعد انضمامه لتحالف دولة الاتحاد (SOTU) عام 2014، أطلق المعهد العربي لحقوق الإنسان، خلال سنة 2015 أعمال التحضير لبرنامج «تعزيز مشاركة المواطنين والمواطنين في تطوير منظومة الاتحاد الإفريقي وتطبيقها»، وهو برنامج ينفذ بالتوازي في عشر دول إفريقية من خلال منظمات غير حكومية صلب التحالف (SOTU) بهدف «تفعيل معايير المنظومة الإفريقية لحقوق الإنسان واعتمادها صلب التشريعات والسياسات والإجراءات الوطنية، وإلى تحقيق مواطنة فاعلة ورفع مستوى الحوكمة في مجال الحقوق والحريات التي تشملها هذه المنظومة».

ويتكوّن تحالف دولة الاتحاد (SOTU) من 10 منظمات مجتمع مدني في إفريقيا تعمل معاً لحث الحكومات الإفريقية على التصديق وتنفيذ قرارات الاتحاد الإفريقي على المستوى الوطني. ويعمل التحالف على رصد مدى تنفيذ 14 صكاً من الصكوك القانونية التي أنشأها الاتحاد الإفريقي وذلك في 10 بلدان أفريقية وهي: تونس وكينيا ورواندا وملاوي والموزمبيقي وجنوب إفريقيا والكاميرون ونيجيريا وغانا والسنغال. وتمثل هذه البلدان المناطق الخمسة للقارة الأفريقية وهو التحالف الوحيد، حتى الآن، الذي قام بمتابعة وإشراك المواطنين والحكومات والاتحاد الإفريقي في مجال أداء الحكومات إزاء جملة من الآليات والمعايير ذات الصلة بالحوكمة والديمقراطية، والحقوق الاقتصادية والاجتماعية، والحقوق المدنية والسياسية. وقد أثبت هذا التحالف، في غضون فترة قصيرة جداً من الزمن، قدرة على التأثير الكبير في السياسة الإفريقية.



وواصل المعهد تنفيذ هذا البرنامج على مدى سنة 2016، من خلال أنشطة مندمجة ومتنوعة ذات البعد الإفريقي:

بعد مشاركة المعهد العربي لحقوق الإنسان في اللقاء السنوي العام لتحالف دولة الاتحاد الذي التأمته فعالياته في شهر نوفمبر 2015 في كيغالي، رواندا. فاز المعهد بعضوية الهيئة الإدارية (أو فريق الحوكمة) للتحالف وذلك في الجلسة الانتخابية التي عقدت يوم 6 نوفمبر 2015 ضمن فعاليات الجمعية العامة التي حضرها مسؤولو برامج التحالف في الدول الأعضاء وهي تونس وكينيا ورواندا وملاوي والموزمبيق وجنوب إفريقيا والكاميرون ونيجيريا وغانا والسنغال، فريق السكرتاريا وممثلين عن الهيئات المانحة، إضافة إلى مجموعة من أعضاء المنتديات الوطنية التي تشكل إحدى آليات عمل التحالف.



كما شمل البعد القاري للبرنامج تنظيم زيارة دراسية ميدانية إلى الاتحاد الإفريقي في الفترة من 17 إلى 25 أبريل 2016 لفائدة أربعة أعضاء من المنبر الوطني الذي كونه المعهد في إطار البرنامج

وهم الأشخاص/المؤسسات الرئيسيون في تنفيذ البرنامج على الصعيد الوطني. وقد كانت هذه الزيارة محطة فارقة في البرنامج من ناحية تعزيز المعرفة بأهدافه وبعده القاري ومن ناحية الالتزام بتحقيق نتائجه.

إضافة إلى ذلك فإن مشاركة وفد المعهد - المكون من مديرته التنفيذية ومسؤولة البرنامج وممثلين عن مؤسسة الأرشيف الوطني وكلية 9 أبريل من الجامعيين والباحثين - في ورشة العمل التي كان محورها «مناقشة وتقييم برنامج تحالف سوتو والتخطيط لبرامجه الاستراتيجية المستقبلية» والتي عقدت في نيروبي - كينيا من 27 إلى 30 يونيو/جوان 2016، تركت للمشاركين انطبعا جيدا بأن لديهم دورا في وضع استراتيجيات تحالف سوتو ومستقبله على الصعيد القاري وليس فقط في المستوى الوطني. كما وفرت الورشة فرصة لمعرفة أوسع حول كيفية عمل سوتو كهيئة قارية، وحول الإجراءات الناجحة في مشاريع سوتو المنفذة في باقي البلدان الإفريقية التسعة.



أما على المستوى الوطني عمل المعهد على أن يكون لمشاركته في هذا التحالف وحضوره في القارة الإفريقية أثرا كذلك على المستوى الوطني من أجل تطوير المعرفة والوعي بالبعد الإفريقي للبلاد التونسية وتطوير التحالفات والشراكات بين المؤسسات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني والمؤسسات الجامعية والأكاديمية والإعلام لتسليط الضوء على ضرورة انخراط الفاعلين الوطنيين في الشأن الإفريقي ومزيد تطوير قدراتهم للتأثير في السياسات وطنيا وقاريا ودعم فعالية تأثيرهم في سياسات الاتحاد الإفريقي وحضورهم في المنابر والفعاليات القارية.

وعلى هذا الأساس حرص المعهد على الربط بين البعد الوطني والقاري لهذا البرنامج من خلال عدد من الأنشطة الاستراتيجية نذكر منها ما يلي:

■ بلورة شراكات استراتيجية تؤسس إلى إبراز الذاكرة التونسية في العلاقة مع إفريقيا وترسيخ المعرفة العلمية حولها: وفي هذا المجال تم بلورة اتفاقية مع مؤسسة الأرشيف الوطني التونسي عمل المعهد بموجبها على إعداد دراسة تقديمية للأرشيف المختص بهذه المسألة حول «البعد الإفريقي في السياسة الخارجية التونسية (1956-1986)». وقد انتهى فريق العمل من الجامعيين والمختصين من الإعداد لهذه الدراسة التي تم عرضها في ندوة علمية نظمها المعهد في شهر جوان/يونيو 2016 ومن المنتظر أن تنشر الدراسة في قرابة 450 صفحة باللغات العربية والفرنسية والإنجليزية في أواسط سنة 2017.



توقيع اتفاقية الشراكة مع مؤسسة الأرشيف الوطني التونسي

كما تم الاتفاق مع قسم التاريخ في كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية في جامعة تونس على إدراج «إفريقيا جنوب الصحراء» في المنهج التعليمي في مستوى الماجستير.

■ إعداد تقرير حول «مدى التزام تونس بالمنظومة الإفريقية ومدى تصديقها على اتفاقياتها والتعريف بالإجراءات المتخذة لنشر مضمون هذه الاتفاقيات». تم في شهر نوفمبر 2015 إيداع مسودة التقرير، الذي عمل على إعداده والإشراف عليه أكاديميين مختصين في الشأن القانوني والأفريقي لدى المعنيين في وزارة الخارجية التونسية للإطلاع على مضمونه. وخلال سنة 2016 تمّت المصادقة على التقرير من قبل وزارة الخارجية وعرضه في ورشة نظمها المعهد يومي 22 و23 جوان 2016 جمعت مختلف المتدخلين الحكوميين وغير الحكوميين المعنيين بالمجال وبحضور ممثلين عن تحالف (SOTU). وسيتمّ إصدار التقرير ونشره باللغات العربية والفرنسية والإنجليزية خلال النصف الثاني من سنة 2017.



■ تسليط الضوء على الإعلام، ومن خلاله، وذلك عبر سلسلة من النشاطات تشمل المشاركة في حوارات إذاعية، باللغتين العربية والإنجليزية، للتعريف بالمشروع وأهدافه وآليات عمله، وتحضير دراسة علمية حول «مؤشرات أولية حول كيفية تعاظم الإعلام التونسي المكتوب مع شؤون إفريقيا جنوب الصحراء (دراسة حالة سنة 2015)» بهدف التعرف على مؤشرات الأداء تساهم فيما بعد بتحسين السياسات الإعلامية والحضور الإفريقي في الإعلام. ومن المبرمج نشر التقرير باللغات العربية والفرنسية والإنجليزية في أواسط سنة 2017.

كما تمّ تنظيم ورشات تدريبية للإعلاميين والإعلاميات من مختلف الاختصاصات الصحفية والإعلامية حول الشؤون الإفريقية في الإعلام التونسي كانت أولها تلك التي انتظمت أيام 19 و20 و21 جانفي 2016 وشارك فيها 21 مشاركا ومشاركة. أما الورشة الثانية فقد انعقدت في 18 و19 جوان 2016 بحضور 24 مشاركا ومشاركة. وقد ركّزت على تقديم النتائج الأولية للدراسة حول

تعاظمي الإعلام مع الشؤون الإفريقية وعلى إعداد مقالات صحفية من قبل المشاركين والمشاركات حول قضايا تخصّ الشأن الإفريقي تمّ في مرحلة ثانية إدراجها كملاحق للدراسة.



الدورات التدريبية للإعلاميين

2.3. برنامج إدماج حقوق الإنسان في سياسات وبرامج وزارة الشؤون الاجتماعية

يندرج هذا البرنامج في إطار الاتفاقية الممضاة سنة 2013 بين المعهد العربي لحقوق الإنسان ووزارة الشؤون الاجتماعية والتي تهدف بشكل أساسي إلى نشر ثقافة حقوق الإنسان والتعريف بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية بعلاقة بالممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية، كما تهدف إلى دعم قدرات الأخصائيين الاجتماعيين لاعتماد التخطيط والبرمجة المبنين على مقارنة حقوق الإنسان. ويمثل إبرام هذه الاتفاقية مع الوزارة خطوة أساسية لمأسسة إدماج حقوق الإنسان في مسارات إصلاح المؤسسات وتطوير السياسات وهو إحدى التوجهات المركزية التي تنبني عليها الخطة الاستراتيجية للمعهد 2014-2016.

ويشمل هذا البرنامج الذي تواصل انجازه خلال سنة 2016 بدعم مالي من مؤسسة كونراد أديناور جزءا من الأنشطة التي تنفذ في إطار اتفاقية الشراكة بين المعهد العربي لحقوق الإنسان والوزارة بهدف إدماج مقارنة حقوق الإنسان في مراحل التخطيط وإعداد السياسات وتنفيذ البرامج في وزارة الشؤون الاجتماعية.

في هذا الإطار تم تنظيم دورتين تدريبيتين للأخصائيين الاجتماعيين الأولي من 2 إلى 4 جوان 2016 بمدينة المهدية حضرها 19 مشاركا ومشاركة من ولايات الساحل والوسط والثانية من 12 إلى 14 ماي 2016 بمدينة توزر حضرها 23 مشاركا ومشاركة من ولايات الجنوب التونسي. وأمن التدريب في هذه الدورات كل من الاستاذ شاكر السالمي، أخصائي اجتماعي أول بالادارة العامة للنهوض الاجتماعي والأستاذ احمد عبد الناظر خبير في مجال المقاربة القائمة على حقوق الإنسان.

يمثل هذا البرنامج مواصلة للمُنجز المشترك بين المعهد العربي لحقوق الإنسان ووزارة الشؤون الاجتماعية منذ امضاء اتفاقية مشتركة بين الجانبين استفاد منه أكثر من 250 من الأخصائيين الاجتماعيين والنفسيين في قطاع النهوض الاجتماعي بالوزارة من مختلف جهات الجمهورية التونسية. وقد عبر عنوا هذا البرنامج عن رغبة الطرفين في إحداث إصلاح جوهري يتجاوز البرامج في صيغتها النظرية إلى ملامسة واقع العمل الاجتماعي من خلال تشريك عدد من الموظفين الذين يشتغلون على ملفات تهم أغلب الفئات الاجتماعية وتتطلب مهامهم التواصل اليومي المباشر مع أصحاب الحقوق والمطالبين بها.



4. التربية على حقوق الإنسان أداة لترسيخ مبدأ المساواة وعدم التمييز

عمل المعهد خلال سنة 2016 عند تخطيطه وتنفيذه لبرامجه المتنوعة والمندرجة في خطته الاستراتيجية على اعتبار مبدأ المساواة وعدم التمييز أساسا وركيزة لتلك البرامج. فركّز لذلك برامج متخصصة تعنى بتعزيز القدرات وتطوير المعرفة واقتراح آليات الحماية لمكافحة التمييز واللامساواة في مواضيع دقيقة وراهنة مثل الحقوق الإيجابية والجنسية وحماية النساء من العنف وتطوير الأدوات التشريعية لحظر كافة أشكال التمييز.

1.4. برنامج تعزيز المشاركة السياسية للنساء وبناء القيادات النسائية داخل الأحزاب السياسية :

تعتبر مشاركة النساء في صنع القرار السياسي واحدة من أهم الأولويات التي من المهمّ دعمها وذلك من أجل إقرار مبدأ المساواة وتكافؤ الفرص داخل الأحزاب السياسية، ويتنزل هذا البرنامج في إطار فتح النقاش لمأسسة النوع الاجتماعي في استراتيجيات وبرامج عمل الأحزاب السياسية وتعزيز قدرات النساء والرجال في الأحزاب السياسية على استخدام الدعوة لدمج مقاربة النوع الاجتماعي في مختلف البرامج والهيكل الحزبية.

وتمثلت الأهداف المرسومة لهذا البرنامج فيما يلي:

- تعزيز المشاركة السياسية الفاعلة للنساء داخل الأحزاب السياسية في الانتخابات المحلية والبلدية
- تعزيز معارف ومهارات المشاركين/كات في مجال القيادة والمناصرة من أجل مأسسة مقاربة النوع الاجتماعي ضمن الأنظمة الداخلية واستراتيجيات وبرامج الأحزاب السياسية.

الأنشطة التي نفذت في البرنامج

■ دورتان تدريبيتان حول تعزيز المشاركة السياسية للنساء، نفذتا في الوسط والجنوب التونسي بمشاركة 50 مشارك/ة بمعدل 25 مشارك/ة في كل دورة وتمثلت خصوصية هذا البرنامج في تشريك رجل وامرأة من القيادات العليا والوسطى عن كل حزب، ممثلين/لات العشرة الأحزاب الأكثر تمثيلاً في مجلس نواب الشعب التونسي وهم: حزب نداء تونس، الاتحاد الحر، حركة النهضة، حزب آفاق، التكتل الديمقراطي من أجل العمل والحريات، المؤتمر من أجل الجمهورية، الحزب الاشتراكي، الحزب الجمهوري، الجبهة الشعبية وحزب المبادرة.

وقد خصصت الدورتان لدعم معارف وقدرات المشاركات والمشاركين في مجال تطور حقوق النساء ضمن الاتفاقيات الدولية وتحديد مفاهيم النوع الاجتماعي إضافة إلى إجراء التحليل الجندي للأحزاب السياسية بالاستناد إلى الوثائق المرجعية لها وخصص اليومان الأخيران للتدريب على آليات المناصرة من أجل دعم القيادة لدى النساء داخل الأحزاب السياسية ومشاركتهم وترشحهم في الانتخابات المحلية والبلدية القادمة.

2.4. برنامج تعزيز منظومة حماية الحقوق في مجال الحقوق الجنسية والإنجابية:

لا تزال الحقوق الإنجابية والجنسية، وإن كانت عنصراً هاماً في منظومة حقوق الإنسان، غير معلومة بالشكل الكافي. ورغم الجهودات البيداغوجية والتدريبية التي تم بذلها منذ عقود، وخاصة في نطاق الأطر الجمعياتية، فإن الدفاع عن هذه الحقوق لا يزال محدوداً، في التصور العام، مقارنة بالجهودات المبذولة في علاقة بالعناية بالصحة الجنسية والإنجابية. وفي هذا الإطار ومن أجل تعزيز منظومة حماية الحقوق الجنسية والإنجابية قام المعهد العربي بالشراكة مع صندوق الأمم المتحدة للسكان في سنة 2015 بفتح النقاش حول هذه الحقوق من خلال دراسات تم إعدادها ثم عرضها في ندوات وطنية وذلك بهدف التعرف على واقع تفعيل الحقوق الجنسية والإنجابية ودعم ومناصرة أعمال هذه الحقوق.

ومن خلال تحليل نتائج الدراستين التين أجريتا في سنة 2015 الأولى حول «خارطة الشبكات الناشطة في مجال المساواة بين الجنسين الحقوق الإنجابية والجنسية في تونس» والثانية حول «واقع نظام المتابعة للحقوق الإنجابية والجنسية في تونس»، اتضح أنه لا يوجد تعريف يحضى بالإجماع للحقوق الإنجابية والجنسية لدى مختلف المتدخلين في هذا المجال. وعلى هذا الأساس، اتفق المعهد العربي وصندوق الأمم المتحدة للسكان أن يكون تركيز برنامج العمل في إطار شراكتهم خلال سنة 2016 على تنظيم ورشات تفكير وطنية وبرامج لدعم القدرات للمنظمات والشبكات والمبادرات الفاعلة في هذا المجال من أجل مواءمة المفاهيم وتوحيد التعريفات التي تخص الحقوق الجنسية والإنجابية ولتدريب الفاعلين في المجتمع المدني على تقنيات المدافعة والحملات لمساعدتهم على التوعية بتلك الحقوق وحمايتها وتطوير برامج وتدخلات متسقة وفعالة.

في هذا الإطار، نظم المعهد بالشراكة مع صندوق الأمم المتحدة للسكان وبالتعاون مع الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات سلسلة من الورشات الفكرية والدورات التدريبية مثلت الإطار المناسب للتفكير والحوار وتطوير القدرات حول تعريف واضح لحقوق الجنسية والإنجابية في تونس ووضع الاتجاهات الرئيسية لاستراتيجية المدافعة لتحديد الحقوق التي تحتاج تعزيزا ولها أولوية في السياق التونسي الحالي وتطوير الخطة العملية لاستراتيجية المدافعة لسنة 2017.

كما كانت سلسلة الأنشطة المذكورة فرصة لتطوير جدول للتعريفات حول الحقوق الجنسية والإنجابية تمّ صياغته في شكل حزمة من الكارتات تستخدم كأداة اتصالية وأداة توعوية في برامج المدافعة والحملات الخاصة بهذا المجال.



تمّت في نفس إطار الشراكة بين المعهد العربي وصندوق الأمم المتحدة للسكان التي تجمعهما على الصعيدين الوطني والإقليمي، دعوة المعهد ممثلا في مديرتة التنفيذية للمشاركة في الاجتماع الفني الاستشاري الذي نظّمه المكتب الإقليمي لصندوق الأمم المتحدة للسكان بعنوان «بناء حجج من أجل تربية جنسية شاملة»، بمدينة مراكش المغربية من 20 إلى 22 جويلية 2016، حيث قدّمت المديرية التنفيذية جملة من التوصيات منزّلة في مداخلة بعنوان «بناء التوافق حول التربية الجنسية الشاملة وتشريك الفاعلين السياسيين».

3.4 مشاركة المعهد العربي لحقوق الإنسان في حملة المصادقة على مشروع قانون العنف ضدّ النساء:

شارك المعهد العربي لحقوق الإنسان ممثلا في رئيس مجلس الإدارة في إطلاق الحملة الوطنيّة لمناصرة مشروع القانون الأساسي للقضاء على العنف ضدّ المرأة التي نظمتها وزارة المرأة والأسرة والطفولة في 20 أكتوبر 2016.

وعبّر رئيس المعهد عن دعمه الشخصي ودعم المعهد لهذا المشروع كما يلي:

«لأنّه يتنزّل في إطار الإرث الإصلاحيّ التّونسيّ الذي يعتبر أنّ المساواة بين الجنسين وتحرير النّساء من كلّ أشكال التّمييز هو أحد أسس بناء الدّولة المدنيّة وتحرير الفرد والشّعب من الخوف والفاقة... ولأنّه يجعل من المساواة ومنع التّمييز شرطا من شروط الانتقال الممكن نحو الدّيمقراطيّة وبناء

المجتمع الجديد... ولأنّه يتوّج نضالات أجيال من النساء والرّجال ضدّ التّمييز والعنف... ولأنّه يقترح رؤية شاملة تجمع بين الوقاية والحماية والتّربية والتّعليم ورفع الوعي لمواجهة غول العنف الذي يأكل أجساد وأرواح النّساء.



4.4 مبادرة المعهد العربي لحقوق الإنسان وعدد من خبراءه لإعداد مشروع قانون من أجل حظر كلّ أشكال التمييز:

بادر المعهد العربي في المدة الأخيرة مع عدد من الخبرات والخبراء بإعداد مشروع قانون يتعلق بحظر كلّ أشكال التمييز. ويندرج ذلك الاهتمام في إطار انشغال المعهد العربي لحقوق الإنسان الدائم بقضايا التمييز وعدم المساواة، ويعود أيضا لعدم توقّر التشريع التونسي والتشريعات العربية على قانون يشمل حظر كلّ أشكال التمييز، ولواقع المجتمعات الذي ينمّ على تفاقم مظاهر التمييز وأشكاله والمتضررين منه،

ونظم المعهد في هذا الإطار يوم 29 مارس 2017 الاجتماع الأوّل لمناقشة مشروع القانون وذلك في مقرّ المعهد العربي لحقوق الإنسان بفضاء «دار السيدة» حيث تمّ عرضه على ثلثة من الخبراء من مختلف الاختصاصات ومن ممثلين عن المجتمع المدني لإبداء الرأي وإثراء الوثيقة.

ومن المبرمج أن يتمّ عقد سلسلة من الاجتماعات واللقاءات مع عدد آخر من الفاعلين المدنيين والمختصين لتطوير نص القانون ولفتح حوارات توعوية حول قضايا التمييز وعدم المساواة وسبل مكافحتها.



5. استعمال التكنولوجيا الحديثة وتنوع الطرق المبتكرة من أجل نشر ثقافة حقوق الإنسان

بُنيت استراتيجية الاتصال في المعهد على قاعدة أنّ كل الفريق المُشْتَغَل في المعهد وفي مختلف هياكله معنيون بمسألة الاتصال من حيث تمثّل خطابا له أسس مُوحّدة وينطلق من رؤية واحدة.

وقد يَسَّر الأمر أنّ المكلفين بملفّ الاتصال بشكل مُباشر يساهمون في وضع تصورات كل البرامج والمبادرات وفي تطويرها وتنفيذها ويعملون على ربط العلاقات مع الشركاء الذي يتطلب معرفة بقدرات المنظمات والجمعيات وأنشطتها ومؤسسات الدولة وطرق تسييرها وبأصحاب القرار والفاعلين في المجال الأكاديمي والاجتماعي والثقافي والإعلامي.

تعتبر مهمّة الاتصال مركزية وحيوية لترجمة التصورات والبرامج إلى فعل، واختيار الشركاء طبقا لكل مشروع وتيسير تنفيذه، ووضع تصوّر الخطاب الذي يُوَجِّه لكل طرف لتمثّل الأهداف المُشتركة وتوضيح مهام المعهد ومدى تدخّله.

فرضت مبادرات المعهد المدنيّة العديدة تواسلا أوسع مع عدد كبير من النشطاء وأصحاب القرار والمواطنين في مختلف المناطق والجهات ومع الشركاء الإقليميين والدوليين ومكنته من البقاء محافظا على موقعه قادرا على جمع مختلف الفاعلين في أنشطته التدريبية وندواته وفي اللقاءات الحوارية وحملات التوعوية والمدافعة التي يُنظّمها.

وإن كانت مهمّة الاتصال موكولة في الأصل إلى قسم مُتخصص فإنّها مهمّة جماعية تم النجاح فيها بإيجاد خطاب مشترك يبني على استراتيجية واضحة وهذا لم يكن ليتحقق لولا التنسيق الدائم داخل فريق المعهد من خلال الاجتماعات التقنية واجتماعات فريق التخطيط الاستراتيجي الدوريّة.

وشملت استراتيجية الاتصال بالإضافة إلى اعتماد أشكال الاتّصال التّقليديّة من قبيل المنتجّات المعرفيّة المنشورة (الدراسات وكتيّبات التّدريب، وأشغال التّدوات، والنشريات التعريفية بالبرامج...)، تطوير استعمال تكنولوجيات الاتّصال الحديثة مثل إنشاء صفحات على الشّبكات الاجتماعيّة وتويتر ولينك إن ونشرة إخبارية إلكترونية دورية «مدنيات» جرى العمل على تطويرها شكلا ومضمونا، وموقع إلكتروني ومنصة إلكترونية للتدريب عن بعد يقع حاليا تحديثهما، إضافة إلى فتح دروس ضخمة مفتوحة على الانترنت حول قضايا الإرهاب والتطرف. وتمّ تطوير كلّ هذه الأدوات لتخدم فكرة «الاتصال من أجل التثقيف في مجال حقوق الإنسان وإنتاج خطاب بديل».

كما عمل المعهد العربيّ لحقوق الإنسان بمختلف برامج على تطوير خبرته في مجال الاتصال والتواصل لنشر ثقافة حقوق الإنسان ولتطوير برامج في المجال والترويج لها من خلال تنوع المبادرات واستغلال الفضاءات التي تتسع لعدد كبير ومتنوع من المستفيدين من مجال حقوق الإنسان كالمعارض والمناسبات الثقافية الوطنية والعربية والدولية (صفاقس عاصمة الثقافة العربية، معرض تونس الدولي للكتاب...) والشراكات الاستراتيجية مع المختصين في مجال التكنولوجيا الحديثة ومع القطاع الخاص (مؤسسة آي تاك ومايكروسوفت) لوضع البنية التحتية التكنولوجية اللازمة في مقر المعهد من أجل تفعيل تطبيق استراتيجيته الرقمية إضافة إلى تحسين استعمال التكنولوجيا لتنفيذ وتغطية أنشطة المعهد المحليّة والإقليمية والدولية وتوثيق تجاربه في مجال التربية على حقوق الإنسان. وقد ساهمت جملة هذه الخبرات والمبادرات والشراكات في تطوير قدرات المعهد العربيّ لحقوق الإنسان في هذا المجال بشكل بارز خلال المدّة التي يغطيها هذا التقرير ممّا وفرّ للمعهد فرصا للتعريف ببرامجه ومبادراته ونتاجاته وتجاربه وفتح له أفقا للعمل على مزيد استغلال هذه التكنولوجيات الحديثة نظرا للمكانة الاستراتيجية التي يخصصها لها المعهد في خطته الاستراتيجية الجديدة 2017-2021 وللدور الأساسي الذي تلعبه في مجال نشر ثقافة حقوق الإنسان.

وفيما يلي بعض من البرامج التي نفذها المعهد في هذا المجال:

1.5. مشاركة المعهد العربي لحقوق الإنسان في الدورة 32 لمعرض تونس الدولي للكتاب:

جمع المعهد من خلال «فضاء حقوق الإنسان للجميع» وبمبادرة منه، جملة من شركائه من المنظمات الوطنية والإقليمية والدولية والأممية¹ للمشاركة الجماعية في الدورة 32 لمعرض تونس الدولي للكتاب. وكان ذلك في إطار اتفاقية شراكة وقعها المعهد العربي لحقوق الإنسان مع إدارة الدورة 32 لمعرض تونس الدولي للكتاب الذي انتظم من 25 مارس إلى 3 أبريل 2016 بقصر المعارض بالكرم.

وقد تم استثمار هذا الفضاء للعروض والأنشطة الثقافية وفضاء للندوات واللقاءات الحوارية والدورات التدريبية. كانت جملة هذه الأنشطة فرصة للشباب وزوار المعرض للمساهمة والنقاش وفرصة أيضا للأطفال للتعبير والإبداع حيث عمل المعهد والمنظمات الشريكة على استضافة ثلة من أصحاب القرار والباحثين والمبدعين والنشطاء الذين إلتقى بهم زوار المعرض من خلال جملة من الأنشطة الثقافية.

كما زار الفضاء المخصص للمعهد العربي لحقوق الإنسان وشركائه في المعرض، عدد هام من الشخصيات السياسية والثقافية والحقوقية والفنية نذكر منها على سبيل الذكر لا الحصر رئيس الجمهورية التونسية والفنان العربي لطفي بوشناق.

وتعتبر هذه المشاركة استثنائية من حيث عدد المنظمات والجمعيات الحقوقية وحجم أنشطتها وتنوعه مما مكن جمهور المعرض من مواد فكرية وثقافية حقوقية مميزة وجعل من مشروع حقوق الانسان العنوان الأهم نصا وخطابا في هذه الدورة 32. إن ما جعل هذه التظاهرة ناجحة بكل المقاييس هو أن المعهد والمنظمات الشريكة مؤمنة أن النضال الحقوقي يتطلب التواصل الدائم مع الجمهور ومن كل الفئات والاستثمار في التظاهرات الكبرى والعمل على جعل ثقافة حقوق الإنسان لكل الناس مع توفير فرص الحوار والتمكين بالنصوص وعبر مختلف المحامل السمعية والبصرية والرقمية التي تمكن الناس من تمثّل حقوقهم والدفاع عنها وصونها ضد كل انتهاك وجعلهم قوة فعل وإبداع وخلق.



1 الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الانسان ومنظمة العفو الدولية فرع تونس وجمعية النساء التونسيات للبحث حول التنمية والجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات والجمعية التونسية للدفاع عن الحريات الفردية والمركز الدولي لعلوم الانسان ببلنار ورابطة الناخبات التونسيات والاتحاد العام التونسي للشغل ومنظمة الامم المتحدة للطفولة « اليونيسف » والمفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الانسان والمفوضية السامية للامم المتحدة لشؤون اللاجئين والشبكة الاورو متوسطية



2.5. دروس مفتوحة على الانترنت ضدّ التطرف العنيف والإرهاب MOOC Rt، من الفكرة إلى التطبيق:

شعرت نخبة من المثقفين التونسيين، على إثر الأحداث الإرهابية المتتالية التي عاشتها العالم خلال سنة 2015 وسلسلة أحداث العنف على الأشخاص والمجموعات التي ظهرت في عدد من المجتمعات على المستوى الوطني والدولي على خلفية التطرف الديني والعقائدي، بضرورة هذا الوضع وبضرورة التحرك من أجل وقف هذه المظاهر وحماية البلاد والمجتمعات من آثارها. وعلى هذا الأساس تمّ عقد مؤتمر المثقفين ضدّ الإرهاب في 12 أوت 2015 تحت عنوان «من أجل أخلاقية المسؤولية».



مؤتمر المثقفين ضدّ الإرهاب في 12 أوت 2015

على إثر هذا المؤتمر بادر أربع من الجامعيين والجامعيات الذين حضروه من ذوي الاختصاصات المتنوعة (علم اجتماع، هندسة فلاحية، تاريخ، علم نفس تحليلي) بالتفكير في شكل جديد من أشكال التدريس والبيداغوجيا الفاعلة التي من شأنها أن تمثل إحدى الأدوات الممكنة لتحليل مسألة التطرف العنيف والإرهاب ومعالجتهما. إنطلاقاً من ذلك، بدأت دراسة إمكانية إطلاق دروس ضخمة مفتوحة على الانترنت حول قضايا التطرف العنيف والإرهاب.



وعند عرض الفكرة على المعهد العربي لحقوق الإنسان سنة 2016 ودُعي كشريك لتطويرها وتفعيلها، رحّب بها المعهد وانخرط فيها بشكل كامل نظراً لتناسقها مع توجهاته الاستراتيجية الجديدة التي تسعى لتطوير استعمال تكنولوجيا الاتصال الحديثة والطرق والأدوات المبتكرة في نشر خطاب حقوق الإنسان والسلم كبديل عن خطابات العنف والكراهية والتطرف والتمييز واللامساواة والإقصاء.

ونظراً لتميّز هذه المبادرة وجدّتها، تحمّس لها عدد من المؤسسات التي دخلت في شراكة مع المعهد العربي لحقوق الإنسان وهي (جامعة منوبة وجامعة تونس الافتراضية واليونسكو ومركز التكامل المتوسطي) من أجل وضع الإمكانيات العلمية والفنية والموارد البشرية والماديّة المتاحة لإطلاق هذه الدروس في آجال قصيرة.

وعلى هذا الأساس شرع الإعداد لهذه الدروس الضخمة المفتوحة على الانترنت خلال سنة 2016 من ناحية إعداد المحتوى العلمي والمنهجيات البيداغوجية وتصوير الفيديوهات القصيرة وتركيبها ووضعها على المنصة الإلكترونية المخصصة لتلك الدروس. واجتمع لذلك أخصائيون وباحثون ومكوّنون عرب وأجانب من مختلف الميادين إلى جانب الشركاء في البرنامج يومي 4 و5 نوفمبر

2016 في مقر المعهد العربي لمناقشة المحتوى العلمي للدروس ومضامين الفيديوهات التي تمّ تصويرها إضافة إلى تسجيل وتصوير عدد آخر منها مع جملة من الشخصيات العلمية والفنية والتربوية والسياسية العربية والأجنبية.



وتهدف هذه الدروس الضخمة المفتوحة إلى:

تحديد العلاقة بين العنف و الإرهاب

تحديد مختلف ملامح و مبررات العنف الشديد الذي هو «الإرهاب بإسم الإسلام»

معرفة أكبر بمسارات التطرف العنيف وبالجهود المبذولة من أجل مقاومة هذه الظاهرة

وتتوجّه هذه الدروس وطنيا وإقليميا ودوليا إلى الفئات التالية:

شباب ومراهقون

طلبة

أساتذة ومكونون

أئمة وأطر دينية

مجتمع مدني وأصحاب القرار السياسي

باحثون

السجناء والذين هم في نزاع مع القانون

مربون

وقد تمّ إطلاق فيديو قصير للتعريف بهذه الدروس والدعوة إلى التسجيل فيها وتمّ نشره في منتصف شهر مارس 2017 في مواقع الشركاء على الانترنت وعلى اليوتيوب <https://www.youtube.com/watch?v=LKw3zUV3aS8>

ومن المبرمج أن تنطلق الدروس يوم 7 ماي 2017 لتتواصل على مدى 7 أسابيع على المنصة الإلكترونية للجامعة التونسية الافتراضية الموجود على الرابط التالي: <http://mooc.uvt.rnu.tn/>.

3.5. منصة التدريب الإقليمي عن بعد :

شرع المعهد خلال سنة 2016 في تطوير منصة التدريب عن بعد التي أنشأها منذ سنة 2012 لتكون رافدا معرفيا للدورة التدريبية الإقليمية السنوية في مجال حقوق الإنسان «عنتاوي» ومجالا لتوسيع نطاق المستفيدين من هذا البرنامج وأداة لاختيار المشاركين في الدورة بالحضور المباشر.

وعمل المعهد في هذا الإطار، على وضع استراتيجية رقمية من أجل تطوير أدواته المتاحة عبر الإنترنت ومنها منصة التدريب الإقليمي عن بعد والتي يهدف المعهد من ناحية إلى مزيد تسهيل إتاحتها تقنيا للمستفيدين ومن ناحية أخرى، إلى استغلالها في برامج تدريبية متخصصة موضوعاتية، أخرى إلى جانب دورة عنتاوي والتي يمكن أن تستفيد منها فئات متنوعة (مؤسسات حكومية، منظمات مجتمع مدني، طلبة...).

ومن المبرمج أن يتم إطلاق هذه المنصة في النصف الثاني من سنة 2017.

4.5. الجريدة الإلكترونية الدورية للمعهد العربي لحقوق الإنسان «مدنيات»:

«مدنيات» هي أداة إعلامية واصل المعهد العربي لحقوق الإنسان إصدارها بشكل دوري في الفترة التي يغطيها التقرير ويسعى من خلالها إلى التعريف بالمسارات والخبرات في مجال الحريات والحقوق، وتسهيل الضوء على التطلعات المتعلقة بالكرامة والعدالة والمساواة، بالإضافة إلى إلقاء الضوء على التجارب والمبادرات التي تعمل على إحداث تغيير في حياة الناس. «مدنيات» هي أيضا فضاء من شأنه أن يعرض الطرق المبدعة والمبتكرة للأفراد. كما تسلط «مدنيات» الضوء من خلال ملفاتها في كل عدد جديد على موضوع راهن محدّد بالإضافة إلى الأخبار البارزة المتعلقة بأوضاع حقوق الإنسان ووطنيا وإقليميا ودوليا إلى جانب معرض لتجارب الحريات وتعريف بالإصدارات والموارد المعرفية المنتجة في مجال حقوق الإنسان. ورُكز موضوع العدد الأخير الذي صدر في 1 فيفري 2017 على قضية اللاجئين.



5.5. إنتاج فيلم وثائقي وألبوم صور حول تجربة المعهد في مجال التربية على حقوق الإنسان:

في إطار جهوده المستمرة لتوثيق تجاربه في مجال التربية على حقوق الإنسان التي راكمها منذ 28 سنة بهدف إتاحتها بشكل جذاب ومبتكر من أجل تعميم الخبرة على مستوى وطني وإقليمي ودولي، عمل المعهد في المدة التي يغطيها التقرير على إنتاج فيلم قصير وألبوم صور يوثقان لتجربته وبيبرزان أهم المحطات التي مرّ بها المعهد في تاريخه وأبرز النجاحات التي تمكّن من تحقيقها منذ إنشائه ووطنيا وإقليميا ودوليا في مجال إنتاج المعرفة وتطوير المنهجيات والأدوات ودعم القدرات وتطوير السياسات وإتاحة ثقافة حقوق الإنسان للفئات الضعيفة والمهمشة.

وإيماناً منه بإشراك الشباب في برامج ومبادراته، تعامل المعهد العربي لحقوق الإنسان لإنتاج هذه المنتجات مع جمعية «الإعلام البديل» وهي جمعية مكونة من شباب مبدع ومتخصص في استعمال القصة «الحكاية» كطريقة لعرض التجارب ونشر ثقافة حقوق الإنسان.

وقد تمّ عرض النسخة صفر من الفيلم الوثائقي باللغة العربية في الندوة الإقليمية التي نظمها المعهد في شهر مارس 2017. ويتمّ في مرحلة لاحقة إصدار الفيلم بعد القيام بالمراجعة الفنية الأخيرة وترجمته إلى اللغة الإنجليزية. كما سيصدر بالتوازي ألبوم الصور حول تجربة المعهد في مجال التربية على حقوق الإنسان باللغتين العربية والإنجليزية.

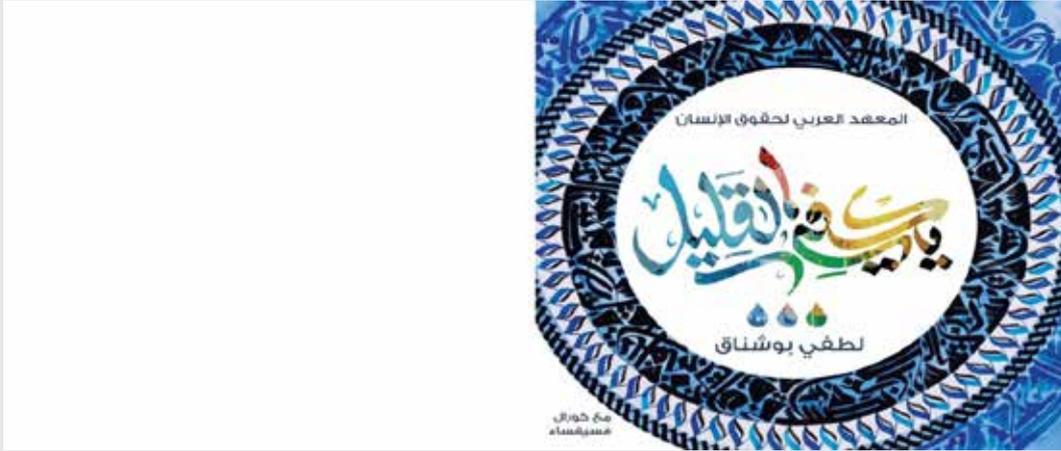
6.5. إنتاج المعهد العربي لحقوق الإنسان لألبوم أغاني من إهداء الفنان لطفي بوشناق:

قام المعهد العربي لحقوق الإنسان ، بإصدار ألبوم أغاني من إهداء الفنان لطفي بوشناق. ويتضمّن الألبوم 10 أغنيات يُوَدِّي بعضها لطفي بوشناق فيما يقوم كورال «فيسفاء» بقيادة بوشناق وإدارة خميس الزايدي بأداء البقية. ويندرج هذا التوجه الجديد للمعهد في إطار سعيه إلى تنويع أدوات نشر ثقافة حقوق الإنسان باستعمال أدوات جذابة وقادرة على استقطاب إلى أكبر عدد ممكن من الجمهور لثقافة حقوق الإنسان.

وتتمحور أغاني الألبوم حول قصص حقوقية بأسلوب فنّي من كلمات الشاعر آدم فتحي و صلاح الدين بوزيان ومازن الشريف ورضا شعير. فيما تعود كلمات الأغنية العاشرة إلى إحدى أشهر قصائد أبي القاسم الشابي.

ويتنزّل هذا التعاون بين المعهد العربي لحقوق الإنسان والفنان العربي لطفي بوشناق في إطار توجّه المعهد نحو توظيف الفنّ بمختلف أصنافه في خدمة مهمّته المتمثلة في التثقيف والتربية على حقوق الإنسان مع توفير إمكانية التمويل الذاتي والاستدامة للمعهد من خلال بيع هذا المنتج الفني واستغلال ما يدرّهُ من أرباح لتغطية نفقات برامج المعهد التربوية الموجهة إلى الأطفال والشباب والفئات المهمشة.

ويذكر أنّ للفنان لطفي بوشناق عشرات الأغاني التي تتغنّى بالقيم الإنسانية ومبادئ حقوق الإنسان والكرامة البشرية وقد عيّن سفيرا للنوايا الحسنة لدى الأمم المتّحدة منذ سنة 2004.



ثانيا : تطوير الشراكات
ودعم القدرات
الإدارية والبرامجية
والاتصالية للمعهد

1. الشراكات: اتفاقيات جديدة واتفاقيات وقع تفعيلها

عمل المعهد خلال سنة 2016 وبداية سنة 2017 على عقد اتفاقيات شراكة استراتيجية جديدة مع عدد من المؤسسات الحكومية والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والمؤسسات الجامعية على الصعيد الإقليمي والوطني وبدء في تفعيل تلك الاتفاقيات وما سبقها خلال السنوات الأخيرة وتجسيدها في برامج مندمجة مع محاولة استثمار التقاطعات الممكنة بينها في إطار رؤية متكاملة تخدم إستراتيجية المعهد واستدامة برامجها.

فعلى سبيل الذكر لا الحصر وقّع المعهد العربي لحقوق الإنسان سنة 2016 اتفاقية شراكة بينه وبين وزارة الشؤون الثقافية وأخرى مع وزارة العلاقات مع الهيئات الدستورية والمجتمع المدني وحقوق الإنسان التونسيين وشرعت اللجان التي تمّ تعيينها للمتابعة، في إعداد برامج تعتمد المقاربة المبنية على حقوق الإنسان وتضمّ تركيز نوادي المواطنة في دور الثقافة وتعميمها وتكوين المدربين في مجال حقوق الإنسان والمواطنة وتنظيم مهرجان ثقافي للأحياء الشعبية تدور محاورهما حول قضايا التنوع وقبول الاختلاف ومحاورة التطرف العنيف.



وزارة الشؤون الثقافية



وزارة العلاقات مع الهيئات الدستورية والمجتمع المدني وحقوق الإنسان

كما وقع المعهد في نفس السنة اتفاقية شراكة مع الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية والمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان بالبحرين التان سينطلق تفعيلها ببرامج للتدريب حول حقوق الإنسان وإعداد التقارير لفائدة الممثلين عن المؤسسات الوطنية إلى جانب تشريكهم في برامج المعهد التدريبية من بينها دورة عنتاوي الإقليمية السنوية.



المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان بالبحرين



الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية

وقد باشر المعهد في نفس السنة بتفعيل اتفاقية الشراكة التي وقعها مع الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد وذلك بتنفيذ برنامج متكامل للتدريب ونشر الوعي بهذه القضايا عبر فرعه في الجنوب التونسي.



الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد



شركات نوعية جديدة مع القطاع الخاص:

من المهمّ الإشارة إلى أن المعهد العربي لحقوق الإنسان يهتمّ في إطار رؤيته الاستراتيجية الجديدة بإدراج القطاع الخاص في مجال عمله على اعتبار أن مهام نشر ثقافة حقوق الإنسان وتطوير أدواتها هي مسؤولية مشتركة لا بدّ أن يتقاسمها كل المتدخلين الحكوميين وغير الحكوميين والقطاع الخاص.

وعلى هذا الأساس كان المعهد سابقا كعادته وبادر بعقد اتفاقيات شراكة مع عدد من المؤسسات الخاصة منها شركة أي تاك ومايكروسوفت. وتختص الأولى في التكنولوجيا الحديثة والثانية في البرمجية والإعلامية. وستساعد الشركتان المعهد في إطار هذه الشراكة على تطوير إمكانياته في مجال استعمال التكنولوجيا في برامج التربية على حقوق الإنسان. ويعمل المعهد بدوره على إدماج المقاربة الحقوقية في سياسات هذه الشركات وتكوين موظفيها في مجال حقوق الإنسان. كما عقد المعهد اتفاقية شراكة أخرى مع مدير عام شركة بي أم دبليو في تونس في إطار جمعية «أدوار» التي أنشأها صعبة عدد من الموسيقيين الشباب بغرض بعث أكاديمية للموسيقى في مقر المعهد «دار السيدة» لفائدة أطفال الأحياء الفقيرة من أجل تعليمهم العزف على آلات موسيقية متنوعة وتمكينهم من خلال الفن من مبادئ وقيم المواطنة وحقوق الإنسان.



شركة بي أم دبليو



شركة أي تيك

(مرفق قائمة في اتفاقيات الشراكة التي أبرمت خلال الفترة بين مارس 2016 ومارس 2017).

وفي الوقت ذاته عمل المعهد على مواصلة تطوير الشراكات القائمة مع المنظمات المؤسسة له والمنظمات الأممية الممثلة في مجلس إدارته لتنفيذ برامج متكاملة ولبناء تجارب ونماذج عمل ذات أثر على الواقع وقابلة للترويج بشكل يوفّر لها الاستدامة والتمويل.

2. دعم القدرات الداخلية للمعهد:

عمل المعهد من خلال سلسلة من البرامج المندمجة والمتكاملة على تعزيز وتطوير الهياكل الداخلية للمعهد وكفاءات موارده البشرية بهدف المساهمة في استدامة برامجه وتمييزها والاستجابة الفعالة والمهنية لمتطلبات تخطيط وتنفيذ وتمويل وتقييم ومتابعة تلك البرامج التي تسهم في تعزيز ونشر ثقافة حقوق الإنسان والديمقراطية في المنطقة العربية.

1.2 الشؤن الإدارية والمالية:

واصلت إدارة المعهد جهودها في تدبير التمويل وتنويع مصادر الدعم لتنفيذ مجمل البرامج التي حُظّ لتتفجذها خلال المدّة التي يغطيها التقرير وذلك بفضل استثمار ما راكمه موظفو المعهد من خبرة وتجربة في مجال إدارة البرامج ومتابعتها مع الجهات الممولة وترشيد تسييرها المالي حتى تساهم في استدامتها وتغطية أجور الموظفين والنفقات التشغيلية العامة للمعهد التي تبقى دائماً من الأولويات والمشاعل الرئيسية للإدارة.

وواصلت إدارة المعهد خلال هذه الفترة الاهتمام بمزيد تطوير مجلة الإجراءات الإدارية والمالية داخل المعهد محتكمة لقواعد الحوكمة وذلك بمرافقة من مكتب الاستشارات والتدقيق المالي الخارجي «سينرجي أوديت كونساي»، إلى جانب تكوين القوائم على قسم الإدارية والمالية في مجال الشؤن المالية والإدارية عبر تنظيم زيارة دراسية لفائدتهنّ في لبنان لعدد من المؤسسات المتخصصة في المجال والمنظمات القريبة من المعهد في طرق عملها للتعرف على تجاربها الناجحة وأدوات عملها في الإدارة المالية للمؤسسات. كما قامت إدارة المعهد بتحسين وتجديد المعدات المعلوماتية والبرمجيات التي تساعد تدريجياً على وضع منظومة للمحاسبة وللمعاملات المالية والإدارية تتسم

بأكثر سرعة ودقّة وهو ما يمكّن على مدى قريب ومتوسط من مزيد تحسين خدمات هذا القسم وتسهيل مهامه أمام تزايد تعقيد الإجراءات والمعاملات التي يشترطها الممولون واختلافها من ممول إلى آخر. إضافة إلى مهمة إدارة الجوانب القانونية التي تعمل الإدارة على متابعتها واتباعها بشكل دائم حتى تكون موائمة للقوانين على غرار العقود التشغيلية والأداءات والتغطية الاجتماعية للموظفين.



كما عمل المعهد على البحث عن تمويلات للانتهاج من أشغال المقر الجديد «دار السيدة» وعلى تأثيثه وتزويقه والانتقال إليه وتنفيذ برامج داخله وإعداد مخطط عمل لاستغلال الفضاء لكي يصبح قادرا على أن يدرّ موارد ذاتية للمعهد وذلك عبر إيجار قاعاته وتقديم خدمات متنوعة للمنظمات المؤجّرة لهذا الفضاء. تطلب كلّ ذلك جهودا كبيرة للقيام بتلك المهام اليومية مع الحرص في الوقت نفسه على الإيفاء بالتزامات المعهد مع الممولين بحسب العقود والاتفاقات التي أبرمت معهم وتنفيذ البرامج التي تعهّد بتنفيذها بشكل نوعيّ وفعّال.

2.2. استعمال تكنولوجيا الاتصال الحديثة:

عملت إدارة المعهد، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، على بناء قدرات الموظفين التابعين لقسم الإعلام في مجال استعمال التكنولوجيات الحديثة للاتصال.

وتماشيا مع مراجعة وتطوير استراتيجية التواصل والتوعية التي شرع المعهد في تنفيذها، شارك ثلاثة من موظفي قسم الاتصال والإعلام في برنامج تدريبي نظري وعملي مكثف مع مؤسسة متخصصة «أكاديمية سوبيريور دي أرتيس» حول استعمال التقنيات والأدوات السمعية البصرية. وتواصل برنامج التدريب من 17 مايو إلى نهاية أغسطس 2016.

كما بادر المعهد بتدريب العاملين في قسم الإعلام وكذلك مديري/ات ومنسقي البرامج ومديري الفروع الإقليمية والمحلية للمعهد في مجال «استعمال تقنيات ومنهجيات التسويق المبتكرة لبرامج حقوق الإنسان ونشر ثقافتها» وكان ذلك في إطار برنامج تدريبي نظمته المعهد أيام 26 و27 و28 جانفي 2017 يسره وأشرف على تنفيذه خبير مختص في مجال التسويق.



ويهدف المعهد من خلال دعمه لقدرات الموظفين في مجال الاتصال إلى تأهيلهم من أجل متابعة ومواكبة الخطة الاتصالية والرقمية من أجل نشر ثقافة حقوق الإنسان والتعريف ببرامج المعهد في المجال التي وضعها المعهد وشرع في تنفيذها تدريجيا خلال سنة 2016 (تحسين الموقع الإلكتروني، توسيع مجالات استعمال منصات التدريب عن بعد، الإدارة التفاعلية لصفحات التواصل الاجتماعي ومتابعة النشرات الإلكترونية الإخبارية، إدارة وتفعيل التلفزة والراديو على الواب ... الخ)، إضافة إلى إحياء الأدوات التي أثبتت فعاليتها مثل المجلة العربية لحقوق الإنسان، وإلى تطبيق استراتيجيات التواصل المبتكرة التي تدعم تعزيز ثقافة حقوق الإنسان من خلال الانتاجات السمعية البصرية.



3.2. التخطيط والبرمجة والتقييم:

1.3.2. التخطيط والبرمجة الاستراتيجية:

سعى المعهد، تزامناً مع الإعداد لخطته الاستراتيجية الجديدة 2017-2021 وحرصاً منه على حسن تطبيق هذه الخطة وضمان نجاعتها، إلى تطوير قدرات موظفي المعهد وكوادره العاملين في المقر الرئيسي ومكاتبه في تونس وفي مكاتبه الإقليمية في لبنان ومصر والمغرب، في مجال التخطيط والتفكير الإستراتيجي والبرمجة.



ويعود هذا السعي إلى وعي المعهد بأن التخطيط والبرمجة الإستراتيجيين هما عمليتان ذهنيتان منظمتان تعتمدان على المعرفة الممنهجة والخبرة وتهدفان إلى الاتفاق على رؤية وأهداف المنظمة وكيفية تحقيقها، مع الأخذ بعين الاعتبار التغيرات في المحيط الوطني والإقليمي والدولي لتحديد الاحتياجات وانتقاء الأولويات للعمل عليها بواقعية وفاعلية. وبما أن مسار التخطيط الإستراتيجي هو مناسبة لبناء الشعور بالانتماء إلى المؤسسة ولتوحيد فريق العمل حول رؤية مشتركة لذلك وجب أن يشارك في هذا المسار كل المعنيين بالإستراتيجيات والبرمجة والتنفيذ.

وفي هذا السياق تمّ تنظيم ورشة تدريبية لفائدة فريق عمل المعهد حول التخطيط والتفكير الإستراتيجي والبرمجة يومي 7 و8 نوفمبر 2016 بتونس العاصمة. وكان الهدف من هذه الورشة التدريبية بناء وعي مشترك لفريق العمل حول رؤية المعهد العربي لحقوق الإنسان وأهدافه للسنوات الأربعة القادمة وتنمية معارفه ومهاراته الخاصة بالتفكير والتخطيط والبرمجة الاستراتيجية بما يتلاءم مع هذه الرؤية وما يفيد تحقيق أهداف الخطة الاستراتيجية الجديدة للمعهد.

ومثلت مخرجات الورشة التي شارك فيها بشكل كبير كامل فريق العمل بالمعهد، إحدى المراجع الأساسية التي اعتمدها إدارة المعهد فيما بعد لإعداد الوثيقة الأولية للخطة الاستراتيجية الجديدة 2017-2021.

2.3.2. تقييم البرامج والأداء:

عمل المعهد منذ تأسيسه على تقييم جلّ برامج، سواء بشكل قبلي عند تحديد الاحتياجات الخاصة بالبرنامج أو في نهاية برامجه لملاحظة مدى التغيير الحاصل لدى الفئات المستفيدة. وقد قام المعهد خلال 28 من النشاط بالعديد من التقييمات الخارجية لبرامجه بإرادة ذاتية منه أو بطلب من شركائه أو من الممولين وهو ما ساعده على تطوير تلك البرامج حتى تحقق النتائج المرجوة منها. إضافة إلى ذلك كان المعهد قد طرح قضايا التقييم وقياس الأثر في مجال حقوق الإنسان والتربية عليها منذ سنوات. حيث بادر منذ سنة 2002 بعقد سلسلة من الندوات الفكرية الدولية ومنها ندوة دولية حول «وسائل ومؤشرات قياس أثر التدريب في مجال حقوق الإنسان» انعقدت سنة 2004 وحضرها خبراء من مختلف القارات وكان من أهم مخرجات الندوة إصدار عرض مختلف التوجهات والمنهجيات المستعملة والتجارب الناجحة ويدقق في أدوات وآليات التقييم وقياس الأثر الملائمة في مجال التدريب والتربية على حقوق الإنسان.

عمل المعهد خلال الفترة التي يغطيها التقرير، في ضوء توسّع برامج المعهد وتنوع الفئات المستفيدة من خدماته، وامتداد شبكة علاقاته وشركائه إضافة إلى تغيّر السياق الوطني والإقليمي والدولي، وانسجاما مع إرادة الفعالية والجودة والاستمرارية التي يسعي المعهد العربي لحقوق الإنسان إلى تحقيقها ومزيد تطويرها، إلى تثبيت منظومة دائمة للتقييم داخل المعهد تغطي كافة مجالات عمله وبرامجه بما في ذلك تلك التي تتوجه عن قرب للفئات الهشة والمهمشة والتي أتاحتها فرصة انتقال المعهد إلى مقره الجديد «دار السيدة». كما شرع المعهد في وضع آليات علمية ومستدامة داخلية تهدف إلى تقييم مستوى أداء الموظفين والمتعاقدين مع المعهد لكي تكون إحدى أدوات تحديد النقائص لمعالجتها والتميز لتشجيعه وتحفيزه. كما تمكّن تلك الآليات إدارة المعهد من وضع خطة دقيقة لدعم قدرات الموظفين حسب احتياجاتهم الفعلية بارتباطها بالمهام الموكولة إليهم.

وفي نفس مسار الجهود المبذولة في هذا المجال، سعى المعهد إلى تطوير قدرات موظفيه في مجال تقييم البرامج ومتابعتها ووضع المؤشرات لقياس أثرها وكان ذلك في إطار برنامج تدريبي نظّمته إدارة المعهد لكلّ الموظفين فيه من 13 إلى 15 ديسمبر 2016 بهدف ضبط آليات المتابعة والتقييم وقياس الأثر وأدواتها بشكل تشاركي من أجل ضمان جودة ونجاعة واستمرارية خطة المعهد الاستراتيجية الجديدة وبرامجها. ومن مخرجات هذه الورشة إنتاج وثيقة علمية وعملية تمنهج

وتحدّد آليات تقييم برامج المعهد وأدوات متابعتها وقياس أثرها وآليات وأدوات تقييم أداء الموظفين بالمعهد يمكن الاستفادة منها داخليا في إطار الخطة الجديدة للمعهد 2017-2021.



3. مسار إعداد الخطة الاستراتيجية الجديدة للمعهد العربي لحقوق الإنسان 2017-2021

شرع المعهد منذ بداية سنة 2016 في التفكير في ملامح خطته الاستراتيجية الجديدة 2017-2021 انطلاقا من الدروس المستفادة من تقييمه للخطة الاستراتيجية السابقة 2014-2017 وبالنظر إلى قدراته الداخلية وإلى التغيرات والفرص والتحديات الجديدة في مستوى البيئة المحلية والإقليمية والدولية التي يعمل في إطارها.

وعيّنت إدارة المعهد خبيرا مستشارا للمساعدة في صياغة وثيقة الخطة وتطويرها تدريجيا في ضوء النقاشات والتوصيات التي قدمها رئيس المعهد ومديرته وكوادره وتلك التي اقترحها أعضاء الهيئة العلمية والمؤسسات الشريكة للمعهد والخبراء الإقليميين والدوليين الذين استشارهم المعهد حول مسوّد الخطة الاستراتيجية الجديدة.

كما حرص المعهد على أن يكون مسار الإعداد للوثيقة الأولى للخطة الاستراتيجية الجديدة مسارا تشاركيا.

مشاركة موظفي المعهد في مسار الإعداد للخطة:

بدأ تقييم الخطة السابقة والتفكير في الملامح الأولى للخطة الجديدة في إطار الاجتماعات الدورية للفريق الاستراتيجي بالمعهد (اجتماع نصف شهري) والذي يضمّ رئيس المعهد ومديرته التنفيذية ومديري/ات البرامج. وكان إشراك مديري الفروع المحلية والإقليمية في التفكير يتمّ عبر التكنولوجيا الحديثة للتواصل أو عبر اللقاء المباشر بهم/ن عند حضورهم/ن في الأنشطة المتنوعة التي ينظمها المعهد في تونس أو خارجها. كما تمّ إشراكهم في تطوير المسوّد الأولى للخطة من خلال اعتماد مخرجات الورشة، التي نظمها المعهد لفائدة موظفيه في مجال التخطيط والبرمجة، كإحدى المراجع

التي اعتمدت لصياغة المسودة.

مشاركة الهيئة العلمية في مسار الإعداد للخطة:

كانت اجتماعات الهيئة العلمية التي نظمها المعهد على مستوى وطني وإقليمي خلال سنة 2016 و2017 فرصا لعرض مسودة وثيقة الخطة ومناقشتها وتطويرها. كما ساعدت توصيات أعضاء الهيئة في اجتماعات الهيئة الثلاثة (6 فيفري 2016 و20 مارس 2016 و5 أكتوبر 2016) على تركيز حجم الوثيقة وتحسين شكلها ومنهجيتها وتحديد إطارها وأهدافها وتوجهاتها الاستراتيجية ونتائجها المنتظرة بأكثر دقة.



مساهمة شركاء المعهد في مسار الإعداد للخطة:

نظرا لإيمانه بأهمية التنسيق والتشاور والعمل المشترك مع الشركاء، حرص المعهد على استشارة عدد من المؤسسات الشريكة له والخبراء والخبيرات من مختلف الاختصاصات ومن بلدان مختلفة الذين لهم دراية بعمل المعهد ومهامه وشاركوا في عدد من برامجه، للاستفادة من خبراتهم ومقترحاتهم من أجل تطوير الوثيقة الأولية للخطة الاستراتيجية الجديدة. وكان ذلك في العديد من المناسبات وباعتماد أشكال تواصل متنوعة منها إرسال الوثيقة عبر الانترنت ولقاءات السكايب والاجتماع المباشر مع المستشارين في لقاءات فردية أو جماعية بمناسبة حضورهم في الندوات والدورات التدريبية الإقليمية والدولية التي نظمها المعهد خلال سنة 2016 و2017.

ومن المبرمج كمحطة رئيسية في مسار صياغة الوثيقة، أن يتم عرض ملامح الخطة الاستراتيجية في صياغتها الأخيرة على أعضاء مجلس الإدارة في اجتماعها الدوري المبرمج انعقاده يوم 28 أبريل 2017 والاستفادة من مقترحاتهم وتوصياتهم للبدء في المرحلة الثانية من مسار إعداد الوثيقة والمتمثل في الصياغة التفصيلية لبرنامج العمل والميزانية التقديرية ومخطط التقييم والمتابعة.

خاتمة /

سعى المعهد في الفترة التي يغطيها التقرير إلى ضمان استدامة المعهد وبرامجه في مجال التربية على حقوق الإنسان وتعزيز مكانته كبيت خبرة في المجال في المنطقة العربية وذلك من خلال تنظيم الورشات والندوات الفكرية المتخصصة والتدريب وإنتاج أدوات ومنهجيات العمل واستثمار الممارسات الجيدة في مجال التربية على حقوق الإنسان من خلال بناء النماذج وتوثيق الدروس المستفادة واعتماد استراتيجيات مبتكرة لتعليم حقوق الإنسان والتربية عليها واستخدام التكنولوجيا الحديثة. وتزامنا مع ذلك التزم المعهد بمراجعة وتطوير إجراءات عمله ودعم القدرات البشرية داخله، ووضع أدوات فعّالة للاتصال وآليات مستمرة للتقييم والبرمجة الاستراتيجية وآليات للتصرف في الموارد ولتسهيل تدبيرها واستدامتها.

انتهى



